جامعة محمد بوضياف– المسيلة–
كلية الحقوق والعلوم السّياسية
قسم العلوم السّياسية

عنوان المذكرة

موقف السياسة الخارجية الجزائرية من الأزمة الليبية 2015/2011

مذكرة مُكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السّياسية.

التخصّص: استراتيجية وعلاقات دولية

إعداد الطالبة:
نفاري نوال

إشراف الأستاذ:
ملاح السعيد

السنة الجامعية:2015–2016

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

قال الله تعالى " وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

أهدي عملي هذا إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة ،

إلى أهم إنسان في الوجود وقدوتي في الحياة ، إلى أعز ما أملك " أمي " أطال الله في عمرها .

أهدي عملي هذا إلى رمز العز والشموخ ، إلى من وطأ الأشواك حافيا ليوصلني إلى ما وصلت إليه اليوم

إلى أغلى إنسان على قلبي ، إلى الذي رباني وأحاطني برعايته وحبه

إلى الذي أعتز وأفتخر به اليوم ، أبي أدعو الله أن يحفظه لي .

أهدي هذا إلى اخوتي الصغار نصير ، نسرين ، ملاك ، نعيم

إلى كل الأخوال والخالات لكل بسمه

وإلى جدتي الغالية التي دعمتني بدعواتها

وإلى كل الزملاء والزميلات

شكرا وتقديرا

الحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه "إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون"

"فالحمد لله في الأولى والأخرة

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف ملاح السعيد ، الذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته وانتقاداته، والتي أسهمت بقسط كبير في إنجاز هذا العمل، كما أتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة قسم العلوم السياسة داعيا الله أن يديمهم ذخرا للعلم والمعرفة ، وإلى كل من علمنا أو كل سببا في تعليمنا كل باسمه، ولا يفوتني المقام لأتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد ، حتى ولو بكلمة طيبة في إبصار هذا العمل النور لكي تدب فيه الحياة .

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

.

نوال

مقدمة :

يعتبر موقف السياسة الخارجية الجزائرية من الأزمة الليبية وكيفية معالجتها وهي ترتكز في معاملتها مع القضايا الدولية والإقليمية على مبادئ منصوص عليها في المعاهدات والمواثيق الدولية، فالمواقف الجزائرية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي تنبع من عدة مبادئ تبني عليها سياستها الخارجية وهي سيادة الدولة على إقليمها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والقائمة على أساس مبدأ التعاون بين الدول، ومبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية وهذا ما نلاحظه على موقف السياسة الخارجية الجزائرية من خلال عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتفعيل طرق وسبل الحوار من خلال حل النزاعات بالطرق السلمية، وسعت الجزائر إلى تأكيد تواجدها وترسيخ دورها الريادي على المستوى الإقليمي.

أما موقف الجزائر من الأزمة الليبية في البداية كان مترددا بسبب غياب كل المعطيات عن الوضع الذي عرفته ليبيا في بداية فيفري 2011، وعدم استقرار المنطقة أدى بالسياسة الخارجية إلى التأخر في تحريك الملف الليبي، وذلك للتخوف من انتقال الثورة إلى الجزائر ووضع إجراءات أمنية استثنائية على حدودها مع ليبيا، من أجل حماية أمنها الإقليمي ومحابة الجماعات الارهابية على الشريط الساحلي لأنها أصبحت تشكل خطرا كبيرا على الجزائر بحكم حدودها المشتركة التي تبلغ تقريبا 1000 كيلومتر مربع، ومن ما زاد تعقيد الأزمة الليبية هو التدخل العسكري الذي ولد أوضاع مشابهة لتلك التي عرفتها الصومال، من انتشار رهيب للسلاح والميليشيات المتنافسة، وأن التدخل العسكري زاد من أمد الصراع أو تحويلها إلى حرب أهيلة في ليبيا، ولهذا رفضت الجزائر التدخل العسكري لأنه يزيد من تعقيد الوضع وإطالة الصراع، وبعد سقوط القذافي وتطور الأزمة حاولت الجزائر إعطاء مبادرة من أجل حل الأزمة بالطرق السلمية وجمع الفرقاء الليبيين على طاولة الحوار من أجل وقف إطلاق النار، وهذه المبادرة لاقت ترحيبا من قبل الأطراف الليبية والدولية من اجل

حل الأزمة، وأكدت الجزائر على موقفها الثابت على استراتيجية السلم لأنه السبيل الوحيد لوقف العنف وعودة الأمن والاستقرار لهذا البلد الشقيق.

أهمية الموضوع:

أصبح موقف السياسة الخارجية الجزائرية من الأزمة الليبية موضوعا هاما باعتبارها دولة شقيقة ومجاورة، والتي يمكن أتحل الأزمة الليبية لأن لديها الخبرة في حل النزاعات الإقليمية، واستضافة لقاءات بين الأطراف المتعارضة على اختلاف أنواعها، لأن موقف الجزائر واضح يدعوا إلى حوار وطني وإلى مصالحة وطنية في ليبيا، والجزائر تنظر إلى الأزمة الليبية على أنها شأن داخلي ليبي، وذلك انطلاقا من مبدأ ثابت القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موقف السياسة الخارجية الجزائرية، وما مدى تأثير الأزمة الليبية على الجزائر وكيفية معالجة الجزائر لهذه الأزمة من خلال مبادرتها.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب عديدة تدفع الباحث لاختيار موضوع بحثه منها ما يتعلق بالجوانب الموضوعية وما يندرج تحت مبررات ذاتية:

أسباب موضوعية:

محاولة الإحاطة بأبعاد الموضوع من خلال محاولة فهم وتفسير موقف الجزائر من الأزمة الليبية الاستعانة بالمبادئ الثابتة التي لا تتغير رغم التحولات والتطورات الدولية والاقليمية.

أسباب ذاتية:

إن البحث العلمي لا يخلو من رغبة ذاتية تدفع الباحث إلى انجازه، ولعل ما يدفعني إلى انجاز هذا الموضوع وهو اشباع فضولي حول موقف الجزائر من الأزمة الليبية وما مدى قدرة الجزائر على حل الأزمات الإقليمية وما الذي يفسر موقفها، لأن سياسة الجزائر تتميز بالتريث والغموض والحكمة.

الإشكالية:

تعتبر السياسة الخارجية الجزائرية مهمة جدا في حل الأزمات الاقليمية التي تحدث على مستوى القارة الإفريقية وهي تعكس الدور الإيجابي لها على المستوى القاري من خلال مواقفها الثابتة والتي لا تتغير من هنا يمكن طره الإشكالية التالية:

ما الذي يفسر الموقف الجزائري من الأزمة الليبية؟

ويتفرع من هذه الإشكالية بعض الأسئلة الفرعية التي تساعدنا على التحليل السليم لأبعاد هذا الموضوع:

1- هل طبيعة المبادئ والمحددات السياسة الخارجية الجزائرية هي التي تفسر وقف الجزائر من الأزمة الليبية؟

2- هل التهديدات القادمة من الأزمة الليبية هي التي تفسر موقف الجزائر؟

3- ما هو دور الفواعل الدولية في الأزمة الليبية؟

أبعاد الدراسة:

البعد الزماني: كان موقف الجزائر من الأزم الليبية منذ بدايتها سنة 2011 إلى غاية اليوم موقف ثابت لم يتغير وهي تدعوا إلى ضرورة حل الأزمة بالطرق السلمية.

البعد المكاني: نظرا إلى الموقع الجغرافي للجزائر مع ليبيا يعتبر موقعا هاما وهي تقع على حدودها لذلك نجد أن الجزائر متخوفة من انتقال الأزمة إليها، وهذا ما يجعلها تتخذ موقف عدم التدخل في الشؤون الداخلة للدول.

الفرضيات:

وعلى ضوء الإشكالية والتساؤلات المطروحة ينطلق هذا البحث من الفرضيات التالية:

1- طبيعة مبادئ ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية هي التي تفسر موقف الجزائر من الأزمة الليبية .

2- التهديدات القادمة من الأزمة الليبية هي التي تفسر موقف الجزائر، لأنها تشكل تهديدا لأمنها القومي.

الإطار المنهجي:

للوصول إلى الحقيقة من خلال الدراسة العلمية لابد من إطار منهجي ملائم للموضوع محل الدراسة كفيلا بالإحاطة بالحقيقة وعليه تم الاعتماد على:

المنهج التاريخي: تم توظيف المنهج التاريخي من أجل الوقوف على اتطور السياسة الخارجية، إلى مسح تاريخي واسع لمختلف مراحل تطور الدبلوماسية الجزائرية وبذلك فهو يساعدنا على التزويد بالمعلومات التاريخية.

المنهج المقارن: هو أكثر المناهج استعمالا لأنه يجد مكانته في كل مستويات البحث، كما أنه يستعمل من طرف كافة العلوم الاجتماعية كعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم السياسة، ويختص بدراسة مواضيع واسعة النطاق.

تقسيم الدراسة: بنية هذه الدراسة وفق منهجية تمثلت في ثلاث فصول

الفصل الأول: تضمن مبحثان تم التطرق فيه إلى مفهوم السياسة الخارجية ومبادئ ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية، وكذلك تتبع تطور الدبلوماسية الجزائرية في إطار عام.

الفصل الثاني: يتضمن مبحثان تم تناول المقومات الجيوسياسية للجمهورية الليبية من خلال الموقع الجغرافي والنظام السياسي والتركيبة السكانية، وكذلك دراسة مسار الأزمة الليبية من بدايتها وأسباب تصاعد الأزمة ودور الفاعل الخارجي.

الفصل الثالث: يتضمن مبحثان تم تناول الحراك الدبلوماسي الجزائري تجاه الأزمة الليبية، من خلال دراسة موقف الجزائر والمبادرة لحل الأزمة، وكذلك دراسة الواقف الدولية والإقليمية من مبادرة الجزائر، وتأثيرات الأزمة الليبية على الجزائر.

أدبيات الدراسة:

نظرا لحداثة الموضوع وتطوراته لم أستطع التحصل على دراسات سابقة معمقة في الموضوع لذا اعتمت على بعض الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع نذكر منها:

محمد سيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998، حيث تناولنا من خلاله مفهوم السياسة الخارجية.

محمد مسعود بو نقطة: البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولة، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2014، حيث تناولنا من خلالها أهم مبادئ ومحددات السياسة الخارجة الجزائرية.

وكتاب عمار بوحوش: التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962، الجزائر، ديوان المطبوعات، سنة 1990، التي تطرقت بالتفصيل إلى أهم مراحل تطور الدبلوماسية الجزائرية التاريخية.

منصور لخضاري: الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الافريقي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، تصدر عن جامعة الجزائر 3، العدد 6، الجزء 2، جوان 2012. حيث تطرق إلى بدايات الأزمة الليبية وانتقالها من احتجاجات سلمية إلى ثورة أكثر دموية.

منصور لخضاري: استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2012، والذي تطرق إلى موقف الجزائر الثابت إزاء الأزمة الليبية والقائم على استراتيجية السلم للتوصل إلى حل سياسي، وتقديم مبادرة لحل الأزمة.

نبيل بوبيبة: مقاربة الجزائر اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الجزائر، 2010، 2012، الذي تناول تأثيرات الأزمة الليبية على الجزائر، منها التأثيرات المباشر والغير مباشر التي تشكل تهديد لأمنها القومي.

صعوبات الدراسة:

واجهتني صعوبات كثيرة من حيث نقص المراجع المتخصصة في الموضوع خاصة في الشق الأول من دراسة تطور الدبلوماسية الجزائرية وغياب المعلومات المتخصصة التي تحلل صلب الموضوع بصفة خاصة، وكذلك نقص المراجع بما يتعلق بموقف الجزائر من الأزمة الليبية، ولهذا تم الاعتماد على المقالات المنشورة في المواقع الإلكترونية في الفصل الثاني والثالث.

الفصل الأول

الإطار التحليلي للسياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسياسة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية

المبحث الثاني: المواقف التاريخية لمسار الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية قبل اندلاع الثورة

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة

المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال

تمهيد:

للدبلوماسية الجزائرية اليوم أهمية كبيرة على المستوى المحلي والدولي ويرجع ذلك للنشاط الفعال والدؤوب الذي تقوم به من مرجعية فكرية تستند الى تجربتها التاريخية ومعظم الأزمات التي عاشتها الدولة بعد الاستقلال ، الممثلة في المنطلقات الفكرية للعقيدة الجزائرية، ومن جهة أخرى المحافظة على مواقفها الثابتة ضرورة لتحقيق الاستقرار، ولديها مكانة مهمة على الساحة الدولية والإقليمية ويحسب لها ألف حساب ضمن أجندة الدول الكبرى في إطار التعامل معها ضمن السياسة الخارجية للدول .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي :

من خلال هذا المبحث سنتناول مفهوم السياسة الخارجية وأهم مبادئها ومحدداتها التي يتم من خلالها اتخاذ مواقفها .

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

يعاني مفهوم السياسة الخارجية كغيره من المفاهيم المطروحة في حقل العلوم السياسية، من عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه من طرف الباحثين والمتخصصين في العلوم السياسية بشكل عام وحقل العلاقات الدولية بشكل خاص[1] بانه من الصعب الحديث عن تعريف توفيقي موحد لمفهوم السياسة الخارجية، وذلك بسبب تعقد هذه الظاهرة وتشابك أبعادها، وتغير توجهاتها تبعا للظروف المتاحة بغية تحقيق الاهداف المرسومة ولذلك سنكتفي بذكر بعض التعريفات الاكثر شمولية[2].

[1]– زايد عبد الله مصباح: السياسة الخارجية ،طرابلس ،جامعة الفاتح ،د س ، د ط، ص 8.

[2]– علالي حكيمة: البعد الامني في السياسة الخارجية –نموذج الجزائر ،مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة قسنطينة ،2010–2011، ص 56.

وتعرف السياسة الخارجية بأنها " مجموعة الأفعال وردود الأفعال تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية الى تحقيق اهداف قد تكون محددة في اطار الوسائل المختلفة والمتوفرة لتلك الدولة " .

ويعرفها " **فلدمير سوجاك Vladimer sojack** على أنها هي أساس نشاط الدولة هي الموجهة نحو تأمين مصالحها في الدولة الخارجية من خلال العلاقة مع الدول الأخرى، أو عناصر الجماعة الدولية الأخرى"[1].

وكذلك يعرفها "**كورت** " بأنها " السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها اتجاه الدولة الاخرى، أنها برنامج الغاية منها تحقيق افضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لاتصل حد الحرب "، أما "**تشارلز هيرمان**"فيرى بأنها مرآة مرادفة لسلوكيات السياسة الخارجية والتي يقوم بها صانعو القرار الرسميون إذ يقول"ان السياسة الخارجية تتالف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي تتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"[2].

وكذلك يعرفها" **فيرنس وسنايدر** " بأن السياسة الخارجية هي " منهج أو مجموعة من القواعد أوكلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل "، ويوضح هذا التعريف أنه لا يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات، فالسياسات الداخلية هي أيضا مجموعة من القواعد التي تستعمل للتصرف والاختيار[3].

كما يعرفها كل من "**جيمس وزنو**" **ومحمد سيد سليم**، فالأول "يعتبر السياسة الخارجية بمثابة النشاطات السلطوية التي يتخذها الممثلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي من

---

[1]– عامر مصباح : تحليل السياسة الخارجية ،الجزائر،دار هومة للطباعة والتوزيع ،2010ص 21– 22.

[2]– احمد نوري النعيمي: السياسة الخارجية، الاردن، دار زهراء للنشر والتوزيع، 2009،ص 20–21.

[3]– محمد سيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998، ص ص 7–8.

أجل اقرار أو تغيير ومنع أو موقف معين في البيئية الدولية بشكل ينسجم والاهداف الوطنية المحددة بدقة " أما الثاني فيعرف السياسة الخارجية على اعتبارها انها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق اهداف محددة في المحيط الخارجي "[1].

ويعرفها "**مكقوان** "بانها هي تلك المواقف والنشاطات التي من خلالها تحاول المجتمعات المنظمة التعامل مع البيئة الخارجية والاستفادة منها "[2].

ويعرفها "**حامدربيع** " بأنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه اسم السياسة الخارجية"، وطبقا لهذا التعريف تنصرف السياسة الخارجية إلى النشاط الخارجي أو الحركة الخارجية للدولة او غيرها من الوحدات ومن البديهي أنه لا يمكن القول ان كل نشاط خارجي يتضمن بالضرورة سياسة خارجية، فمالم تكن هذه الانشطة مرتبطة بتحقيق اهداف عامة للدولة فانهالا تصنف على انها سياسة خارجية "[3].

ويقدم **مازن الرمضاني** "فيعرفها اكثر دقة في التعبير عن مفهوم السياسة الخارجية هي "**السلوك السياسي الخارجية والمؤثر لصانع القرار** "، وفي نظرنا تكمن دقة هذا التعريف في كونه يتضمن الدلالات المحددة للظاهرة السياسة الخارجية، بصورة اكثر شمولية ووضوحا، فقد جمع في صياغه بين الطابع السلوكي والطابع الخارجي، والبعد الهدفي كعناصر محددة

[1]– حسين بوقارة : السياسة الخارجية ،دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل ،الجزائر ،دار هومة للطبع، ط1 ،2012، ص 17.

[2]– نفس المرجع: ص18.

[3]– محمد سيد سليم: المرجع السابق، ص 7.

في ظاهرة السياسة الخارجية مع إضافة سمة التأثير لصانع القرار، وبعد التركيز على صانع القرار على درجة كبيرة من الأهمية في تحليل السلوك السياسي الخارجي لأي وحدة دولية[1].

وفي الأخير نستنتج بان السياسة الخارجية هي مجموعة من الملاحظات من بينها أن السياسة الخارجية التي تتبناها دولة ما، قد تكون نتيجة لظروف بيئية خارجية فرضتها أو تفرضها ملابسات المحيط الخارجي[2].

المطلب الثاني: مبادئ سياسة الخارجية الجزائرية:

تقوم السياسة الخارجية على مجموعة المبادئ التي جاءت بها المواثيق الأمم المتحدة، للاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية، وهي المبادئ التي تقوم عليها علاقات حسن الجوار التي أقر بها معظم المنظمات الدولية والإقليمية حيث نص الدستور الجزائري[3]، بمجموعة من المواد إبتداء من **المادة 96 إلى المادة 93**، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية[4].

فالدستور هو القانون الوضعي الأسمى الذي تستند إليه معالم السياسة الخارجية الجزائري، يتضمن مجموعة من المبادئ يمكن تلخيصها فيما يلي[5]:

---

[1]– عبد الله مصباح: مرجع سابق، ص ص 9–10.

[2]– أحمد نور النعيمي: مرجع سابق، ص 27.

(3)– زهرة مناصري: **البعد الأمني في السياسة الجزائرية الخارجية إتجاه الساحل الإفريقي دراسة حالة مالي، 2013/2010**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسة، جامعة الجزائر، ديسمبر، 2014، ص 13.

(4)– العايب سليم: **الدبلوماسية الجزائرية في إطار المنظمة الاتحاد الإفريقي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011/2010، ص 27.

(5)– محمد مسعود بو بقطة: **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه المغرب العربي**، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ديسمبر 2014، ص 54.

1. ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:

كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو الاستمرار لمبادئ ثورتها فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب أيام بعد نيل الاستقلال.

وحسب **فاتيلVATTEL:** "فإن أي مساس أو اغتصاب لإقليم الغير يعتبر عدوانا وظلما ومن أجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد على مسألة سوء تفاهم يجب أن نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية وبذلك تصبح الحدود منطقة اتصال وتفاعل التحقيق والتعاون من خلالها"[1].

ولذلك فإن مبدأ عدم المساس بالحدود موقف اتخذته الحكومة المؤقتة بتصريحها: "لن يكون هناك أي تغيير أو تعديل للحدود مع القوة الاستعمارية التي ليس لها أي عمق في إبرام اتفاق باسم الجزائري"، نظرا لما يمثله هذا المبدأ على المستوى تأسيس الأمن الإقليمي، ومن أجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد عن كل مشكلة سوء التفاهم، فإنه يجب أن نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية[2].

2. مبدأ التعاون بين الدول المجاورة:

منذ الاستقلال ظهر مبدأ التعاون مع وبين الدول المستقلة حديثا ويعد هذا المبدأ بالنسبة للجزائر عامل توازن، ويقوم مبدأ التعاون على بعث التعاون ثنائي أو جهوي بصالح أطوافه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين[3].

(1)- العايب سليم: **مرجع سابق**، ص ص28-29.

(2)- محمد مسعود بونقطة: **مرجع سابق**، ص ص 91-92.

(3)- زهرة مناصري: **مرجع سابق**، ص 15.

ومن أبرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس حيث تركز جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة للبلدين مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية في المناطق وكانت هذه المشاريع اقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوربية[1].

ومن أجل تفعيل هذا المبدأ عملت الجزائر على ربط علاقات التعاون مع الدول المجاورة من خلال العديد من المشاريع، كما لعبت دورا بارزا في خلق المنظمات الإقليمية مثل لجنة أركان العمليات المشتركة التي يقع مقرها في "تمنراست" ثم وحدة الاندماج والاتصال التي تعتبر الذرع الاستخباراتي للهيئة[2].

3. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة **7/2** على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو ما نصت عليه العديد من المواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها[3].

وإن الجزائر تدعو إلى عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول والأمثلة عديدة منها التي هبت عليها رياح التغيير ما يسمى بـ"**الربيع العربي**" فإن الجزائر اتسمت مبدأ الحياد الذي اتسمت به العلاقات الخارجية الجزائرية وهذا ما أكسبها هيبة وسمعة في العالم، وجعل وساطتها تقبل من طرف أطراف الصراع حتى ولو يكون أحد الأطراف الصراع عربيا، وهذا المبدأ طبقته الجزائر على مستوى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو في علاقاتها الثنائية[4].

(1)–العايب سليم: **مرجع سابق**، ص 29.

(2)– زهرة مناصري: **مرجع سابق**، ص 15.

(3)– العايب سليم: **مرجع سابق**، ص 34.

(4)– زهرة مناصري: **مرجع سابق**، ص 65.

4. مبدأ حل النزاع بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة:

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة إمتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية[1]، كما جاء في المادة **26** على النحو التالي: " تبذل الجزائر جهودها لتسوية مختلف النزاعات مثل الأزمة المالية والليبية فالسياسة الخارجية الجزائرية تعتمد مبدأ الحلول السلمية كثابت في حل الأزمات"[2]، ولذلك فإن مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها له دور مهم في تجميد النزاعات بين دول الجوار يحول دون حدوث اصطدامات مسلحة فيما بينها، فمنذ الاستقلال واجهت الجزائر مشاكل الحدود مع جيرانها وحاولت حلها بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة[3].

5. دعم الشعوب في تقويم مصيرها:

يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها أثناء الثورة التحريرية وترسيخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من حقوق لا يجب التفريط فيها ولذلك أصبحت الجزائر بلد متضامن دون شروط مع حركات التحرر.

بحيث يرتبط هذا المبدأ في تصوير الجزائري لعلاقات حسن الجوار وبنظرتها لمستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا، وقد مارسته مع موريتانيا عندما أرادت المغرب احتوائها، كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها وبذلك فإن الجزائر لم تحد عن موقفها المبدئي بضرورة احترام إرادة الشعوب في المغرب العربي المجاورة لها، وأصبح التصور الجزائري لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديد يتعلق بها الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها[4].

(1)- العايب سليم: **مرجع سابق**، ص 33.

(2)- محمد مسعود بونقطة: **مرجع سابق**، ص 93.

(3)-العايب سليم: **مرجع سابق**، ص 34.

(4)- المرجع نفسه: ص 32.

المطلب الثالث: محددات سياسة الخارجية الجزائرية

محددات داخلية:المحددات الداخلية هي البيئة التي تفرزها العوامل الداخلية للدولة أي أنها تربط بتكوينها الذاتي أو البنيوي ويعرفها **سنايدر** بأنها: "مجموعة من العوامل والظروف التي تقع خارج صلاحية وحركة صاع القرار والمؤسسات الرسمية المؤثرة عليهم، لأن هذه العوامل والظروف علامة على سلوكهم".

نقصد بها العوامل الداخلية التي تؤثر في توجيه السلوك الخارجي و الموجود في البيئة الداخلية أي أنها عوامل محصورة في الإقليم الداخلي لجزائر وهي على النحو التالي[1]:

المحددات الجغرافية:

تتضمن العوامل الجغرافية للدولة الموقع والمساحة والتضاريس والمناخ... إلخ، وهي العناصر الأساسية المكونة لجغرافية الدولة والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سياسته الخارجية، ومن ثم تحديد مركزها الدولي، أما تأثيرها الغير مباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الاختيارات المتاحة للدولة عند صناعة سياستها الخارجية ولطبيعة الموقع الجغرافي للدولة تأثير كبير على سياستها الخارجية فالدولة التي تتمتع بموقع استراتيجي كتحكمها في أهم طرق الاتصال والمرور الدولي هي أكثر فعالية وتأثير في مجريات الأحداث الدولية وبذلك فإن للموقع الجغرافي أهمية في الاستراتيجية الولية[2]، وتحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية ويمكن حصر أهم عناصرها فيما يلي:

الموقع والمساحة:تتميز الجزائر بموقع جغرافي استراتيجي والذي يؤثر على الأصعدة المغاربية والمتوسطية والإفريقية، إذ تقع الجزائر شمال غرب القارة الإفريقية ما بين خطي

(1)–محمد مسعود بونقطة: **مرجع سابق**، ص ص 101–102.

(2)– دالع وهيبة: **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية للجزائر، 2000/1999**، مذكرة لنيل الماجيستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007/2007، ص 10.

طول 12° شرقا و09° غربا ودائري العرض 37° شمالا و19° جنوبا ما يجعلها معبر الخط غرينيتش، بولاية مستغانم ولـ "مدار السلطان" بولاية تمنراست.

وتبلغ مساحتها 2,381,741 كلم^2 تعتمد أبعادها من أقصى نقطة شمالا إلى أقصاها غربا على امتداد 1829 كلم[1].

وبذلك تحتل الجزائر موقعا استراتيجيا يتوسط القارات الأربعة: إفريقيا، أوربا، آسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط امتدادها الجغرافي في البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبعة دول مجاورة[2].

التضاريس والمناخ: يعرف مجال الطبيعي للجزائر تنوعا هاما في التضاريس وهذا الأخير أنتج عدة امتدادات تمثلت في :

1/ **منطقة السهول:** المتميزة بخصوبة أراضيها.

2/ منطقة الهضاب العليا التي نجد بها الأطلسين "التلي والصحراوي"، وتمتد عليها أراضي شبه قاحلة تعرف بـ "السهوب" وهي مناطق رعوية.

3/ الأطلس الصحراوي، الواقع جنوبا وبه "قمة تاهات" على مستوى سطح البحر كما أن تنوع التضاريس أدى لتنوع المناخات حيث نجد المناخ المتوسط والقاري والصحراوي وعليه تعد الجغرافيا بدورها عاملا مهما في سياسة الجزائر، فموقع الجزائر في نقطة تقاطع استراتيجية مهمة بتوسطها لعدة دول مغاربية وكذلك في نقطة توسطها كيانين ضخمين الأول في الشمال يمثله الإتحاد الأوربي والثاني في الجنوب ويتمثل في العمق الإفريقي[3].

(1)- زهرة مناصري: **مرجع سابق،** ص 29.

(2)- إبراهيم مشعالي، وآخرون: **السياسة الخارجية الجزائرية في عهد أحمد بن بلة،** بحث في السياسة الخارجية الجزائرية، السنة الثانية ماستر، جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية، 2014/2013، ص 10..

(3)- زهرة مناصري: **مرجع سابق،** ص 29.

المحددات الاقتصادية:

تعتبر المحددات الاقتصادية عامل أساسي لقياس قوة الدولة لأن العامل الاقتصادي عادة ما يستخدم لتحقيق أهداف سياسية وأمنية[1]، وإن الدولة التي تعاني من نقص الموارد لا يمكنها أن تلعب دور الدولة الكبرى أو الدولة الاقليمية، وبعد خروج فرنسا من الجزائر ورثت الدولة الجزائرية الفتية معضلات أثرت على أبعاد الحدود في مسار الدولة الجزائرية وأداءها السياسي والاقتصادي، لقد تركت فرنسا الخزينة الجزائرية خالية بعد أن قامت بسلب كل ما فيها[2]، ورغم كل هذا يحتل هذا المحدد أهمية كبرى في السياسية الخارجية الجزائرية حيث تتمتع الجزائر بموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط إذ تعد الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز، حيث تعتبر الجزائر ثاني منتج للنفط في منطقة المغرب العربي، لكن المشكل في اقتصادها هو اعتمادها كليا على النفط وهو بطبيعته قابل للنفاذ الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتذبذب الأسعار العالمية للمادة الخام الأمر الذي يترك آثار عميقة على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث ازمات داخلية، خصوصا أن الجزائر لا تحقق اكتفاء ذاتي فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي، ومن حيث التصنيع تعتبر الجزائر من الدول المتوسطة التطور بحيث تملك قطاعا صناعيا قوامه تصنيع بعض المواد الغذائية والملابس بعض معدات النقل وهذا من مؤشرات التقدم الاقتصادي، ومن جهة أخرى فالمستوى التقني والعلمي للجزائر لا يسمح لها بالاستقلال الكامل لمواردها وتحويلها إلى منتجات[3].

(1)- محمد مسعود بونقطة: **مرجع سابق،** ص 107.

(2)- ابراهيم مشعلي و آخرون : **مرجع سابق،** ص 09.

(3)-محمد مسعود بونقطة: **مرجع سابق،** ص 104.

المحددات العسكرية:

يعتبر المحددات العسكرية عنصرا هاما من العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية لأي دولة نظرا لإدراك صناع القرار أن أحد أهدافهم هو الحفاظ على ديمومة واستمرار دولتهم[1]، ويعد العامل العسكري المظهر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها السياسة، فامتلاك الدولة لترسانة عسكرية ضخمة ولقيادة عسكرية ذات كفاءة، إضافة إلى امتلاكها للتكنولوجيا العسكرية العالمية التي تمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة بما فيها أسلحة الدمار الشامل يعطونها وزن ثقيل دوليا[2]، وهي من العوامل المهمة في السياسة الخارجية، فالدبلوماسية والقوة العسكرية "يسيران جنبا إلى جنب" وليس للقوة العسكرية ثبات فهي عرضة لتغيرات والثورات التكنولوجية، وغذا اعتمدنا هذا الطرح على الجزائر لها ترسانة عسكرية ضخمة (برية، جوية، بحرية) بالإضافة إلى القيادة العسكرية ذات الكفاءة العالية إلا أنها تقتصر للتكنولوجيا العسكرية فهي دائما مرتبطة ولها تبعية للدول الكبرى[3].

المحددات السياسية:

النظام السياسي يلعب دورا هاما في السياسة الخارجية الجزائرية فالنظام السياسي الذي كان يتميز بالحادية الحزبية يختلف عن النظام الذي يتصف بالتعددية الحزبية في الوقت الراهن الذي كان يتحرك في إطار الثنائية القطبية يختلف عن النظام السياسي الذي يكون تحت نفوذ دولة واحدة وهيمنته على العلاقات الدولية[4].

ومن ناحية أخرى يتأثر النظام السياسي بمجموعة من الضوابط السياسية منها مدى شمولية تمثيلية لمختلف المصالح الاجتماعية، ودرجة التماسك أو التفكك السياسي للنظام، ومدى خضوعه للمحاسبة السياسية، فكلما زادت تلك المتغيرات قلت قدرة النظام على

(1)- زهرة مناصري: **مرجع سابق**، ص 29.

(2)- دالع وهيبة: **مرجع سابق**، ص 20.

(3)- محمد مسعود بونقطة: **مرجع سابق**، ص 105.

(4)- المرجع نفسه: ص 29.

التصرف الحر في ميدان السياسة الخارجية[1]،وإن ما تملكه الدولة من رصيد تاريخي ودبلوماسي، وما تملكه من حضور قوي على الساحة الدولية يمكن تحديد قوتها السياسية، حيث تعد الثورة التحرير الوطني بأفكارها أحد أهم روافد السياسة الخارجية في فترة الاستقلال، حيث ساهمت هذه الثورة بشكل عام في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر عقب دحر المحتل الفرنسي وتعزيز مكانة الجزائر سياسيا في الداخل والخارج، وذلك انطلاقا من بيان أول نوفمبر الذي رسم معالم كربى للثورة وأهدافها، كما حدد المبادئ الأساسية التي تسعى الجزائر إلى احترامها، كحق تقرير المصير والحفاظ على السيادة الوطنية والسعي إلى تحقيق السلام والتعاون الدوليين وهو ما اهل الجزائر لأن تكون حاضرة على المستوى الدولي وأن تسام في حل النزاعات والخلافات الدولية[2].

وعلى المستوى الدولي كان للسياسة الجزائرية حضورا فعالا، يجسد المبادئ العامة والمنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية وفقا لمنظومتها الدبلوماسية.

اعتنقت الجزائر المبادئ الأممية وجعلت منها اعتبارات محركة للسياسة الخارجية كاحتواء النزاعات وتسويتها السلمية للنزاعات الدولية واحترام الشرعية الدولية وتطوير التعاون الدولي، وعرفت السياسة الخارجية الجزائرية في تحركاتها على مستوى الافريقي مشاركة فعالة وحيوية في حل النزاعات، بدءا من منطقة الساحل الصحراوي باعتبارها مجالا حيويا يؤثر على أمن المنطقة، وقد ساهمت الجزائر في حل النزاع المالي والنيجر وغيها من النزاعات.

ساهمت الجزائر بأدوار فعالة علي جميع المستويات وحضورها الفعال في المحافل الدولية وهو ما يفتح لها مجال المشاركة دوليا وتمثيل مجالها الإقليمي والجواري[3].

(1)- دالع وهيبة: **مرجع سابق**، ص 16.

(2)- زهرة مناصري: **مرجع سابق**، ص ص 33-34.

(3)-المرجع نفسه: ص ص 34-35.

المحددات الاجتماعية :

العوامل المجتمعية التي تؤثر في رسم السياسة الخارجية وفي المقابل نحاول إسقاط هذه العوامل على السياسة الخارجية الجزائرية ونذكر منها:

الإيديولوجية: الايديولوجية هي كلمة لاتينية مشتقة من كلمة Idéaly أي المثل أو المثال، وهي نتاج عملية تكوين نسق فكري عام يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد وتهدف إلى غاية عملية، فالسياسة الخارجية الجزائرية تحاول أن تبرر سلوكها من خلال الاستناد إلى مجموعة القيم والبادئ السياسية التي تشكل عقيدة أو إيديولوجية النظام السياسي مثل دعم حركات التحرر في الوقت السابق ودعم القضية الفلسطينية[1].

خصائص الشخصية القومية:

إن الشخصية القومية هي أكثر العوامل تأثيرا على السياسة الخارجية، ونعني بها الصفات العامة التي يشترك فيها جل سكان الدولة، والتي تميزهم عن غيرهم من الشعوب، وهذه الصفات تتشكل من خلال مجموعة من الاعتبارات والمصادر أهمها التنشئة الاجتماعية التي تتم عن طريق الأسرة والمدرسة فالمقومات الشخصية الوطنية تؤثر على السياسة الخارجية، كما أن طبيعة الشخصية تحدد أنواع السلوك الخارجي، ومن ثم يقال أن هناك شخصيات وطنية عدوانية وأخرى مسالمة[2].

العامل البشري: تشكل الجزائر القوة الأولى من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكان الجزائر 36.6 مليون نسمة حسب إحصائيات سنة 2010 وتقدر نسبة توزيع السكان بـ 13.6 نسمة في 01 كلم^2، إلا أنها نسبة لا تعكس حقيقة التوزيع الجغرافي للسكان، إذ

(1)- محمد مسعود بونقطة: **مرجع سابق**، ص 111.

(2)- دالع وهيبة: **مرجع سابق**، ص ص 16-17.

تشير بعض المصادر إلى ما نسبة 94% من سكان الذين يقطنون المناطق الشمالية والتي تمثل مساحتها إلا 17% فقط من مساحة البلاد[1].

الهوية: تتنوع عناصر الهوية الوطنية في تناغم أقرب ما يكون إلى التكامل منه إلى التنافر وقد كان للحقبات التاريخية التي مرت بها الجزائر والتي تعود إلى مرحلة ما قبل التاريخ الأثر على صقل الشخصية الوطنية وتعزيز مقوماتها.

ويعتبر سكان الجزائر الأصليين من "الأمازيغ" الذين استماتوا في مقاومة الغزاة والمحتلين عبر التاريخ، وتعايشوا مع الفتح الإسلامي وتغلبوا على السياسة الاستيطانية، التي علت على التفرقة وطمس الهوية الوطنية للشعب الجزائري حيث شكلت الثورة الجزائرية حركة وقوة نضالية ملتحمة وهذا ما أكده "بيان أول نوفمبر" في هدف للثورة "الاستقلال الوطني" من خلال:

1/ إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2/ احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني، وكذا مخاطبته الجزائريين بـ: " أيها الشعب الجزائري .... أيها الشعب الجزائري ..." ما يرسخ حقيقة قوة وجود "دولة وطنية" يسمو الولاء لها والشعوب بالانتهاء إليها.

والإسلام هو دين الدولة كما جاء في أول مواد الدستور واللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية كما جاء في المادة الثالثة من الدستور[2].

المحددات الخارجية:

(1)- زهرة مناصري: **مرجع سابق،** ص 35.

(2)-زهرة مناصري: **مرجع سابق،** ص 36.

نقصد بالمحددات الخارجية العوامل التي تؤثر في توجيه السلوك الخارجي والموجود في البيئة الخارجية، أي أنها عوامل ناتجة عن البيئة الدولية أو النظام الدولي والذي يمثل أنماط من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) توجد خلال وقت محدد كما أنه مجموعة من المحددات السلوكية المتفاعلة التي تسمى أمما أو دولا[1].

كما يعرف محمد سيد سليم، المحددات الخارجية بطبيعة النسق الدولي الذي يتضمن أربع أبعاد هي المحددات الدولية، البيان الدولي، المؤسسات الدولية، والعمليات السياسية الدولية، التكتلات الدولية[2].

الوحدات الدولية:

يرى دوتشن وسنجر أن ازدياد عدد الوحدات الدولية يزيد من استقرار النسق الدولي بحيث يسند حجم الانتباه الذي يوجهه كل فاعل دولي أي فاعل آخر، بينما يرى واتن بأنه كلما قل عدد الفاعلين في النسق الدولي قل احتمال الحزب وزدادت درجة استقرار النسق، لأن قلة عدد الفاعلين يساعد في تحديد نقاط الاختلاف والاتفاق بينه، وزيادة عدد الوحدات الدولية كما هو عليه الحال اليوم ينشئ التزامات جديدة على الفاعلين الجدد في النسق الدولي، وهذا ما قد يخلق مشكلات حقيقية للدول محدودة الموارد، ويضعف قدراتها على رسم السياسة الخارجية متكاملة.

البيان الدولي:

وهو أكثر أبعاد النسق الدولي تأثيرا على السياسة الخارجية، حيث يتم فيه ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها وقابلية الوحدات الدولية للتأثير بالبيان الدولي تتفاوت طبيعة هذا البيان، فقدرة الوحدات الصغيرة، والمتوسطة على التحرك السياسي، المستقل في النسق

(1)–محمد مسعود بونقطة: **مرجع سابق**، ص 36.

(2)– دالع وهيبة : **مرجع سابق**، ص 29.

الدولي تزداد كلما زاد الطابع التعددي للبيان الدولي خاصة مع وجود صراع بين الوحدات الدولية الصغيرة والمتوسطة.

أما في بيان القطبية الثنائية فيختلف التأثير على الوحدات الدولية باختلاف وضعية القطبين، فإن الصراع بين القطبين لرئيسيين، لأن ذلك من شأنه أن يعطي هامش من الحية للوحدات الأخرى، أما الاتفاق بين هذين القطبين فإنه يقل من حرية تلك الوحدات، وفي إطار البيان الأحادي القطبية، والذي يصف بهيمنة دولة واحدة أو مجموعة متجانسة من الدول، فإن السيطرة على باقي الوحدات المشكلة للنظام تكون شبه مطلقة وذلك بما يخدم مصلحة الدولة المهيمنة[1].

المؤسسات الدولية:

تؤثر مؤسسات النسق الدولي على السياسة الخارجية للدول بصفة كبيرة، وقد تأخذ هذه المؤسسات شكلا تنظيميا أو قانونيا، حيث تعتبر التنظيمات الدولية أحد موارد السياسة الخارجية للدول، كما أنها تؤثر في عناصر الاتفاق بين الدول الأعضاء في التنظيم ودرجة التعاون فيما بينها، وتؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول لأنها تخلق قيود على بعض التصرفات الخارجية للدول، كما أن دور هذه المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية لا ينحصر في عملية تسوية النزاعات الدولية ولكنه يمتد إلى كونه أداة لأقلمة سياسات الدول بحيث تصبح أكثر استجابة لمتطلبات التفاهم الدولي[2].

العمليات السياسية الدولية:

وهي تمثل الجانب الحركي من النسق الدولي والذي يترتب عن مختلف التفاعلات التي تحدث بين الوحدات الدولية وتدخل ضمن عملية الفعل وردود الفعل التي تحدث بين الوحدات الدولية وتدخل ضمن عملية الفعل وردود الفعل التي تنتج عنها سلوك صراعي أو

(1)- نفس المرجع والصفحة.

(2)- **نفس المرجع**، ص 22.

تعاوني بين الدول وذلك حسب طبيعة الحافز الخارجي، حيث تختلف استجابة الدول لمختلف الحوافز الخارجية، باختلاف السياسي للوحدة الدولية في النظام الدولي وعليه فإن كل دولة تتأثر غفي سياستها الخارجية ببيئتها الخارجية التي تشمل كل الظروف والعوامل التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة كأفعال وردود الأفعال الوحدات الدولية الأخرى، وطبيعة صناع القرار في تلك الوحدات.

ومنه فإنه كلما زاد ضغط البيئة الخارجية قلت وإمكانات التصرف وتناقصت مجالات اختيار المتاحة أمام الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ قرار السياسة الخارجية، وفي المقابل كلما قل ضغط البيئة الخارجية زادت فرص التصرف، وبالتالي تتسع مجالات الاختيار وهذا ما جعل **لوبدجنسLobed Jonson**يعتقد بأنه إذا لم تكن هناك محددات خارجية فإنه لن تكون هناك سياسة خارجية، لأن الدولة حين تصوغ سياستها الخارجية تكون معظم الأحوال في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية[1].

التكتلات الدولية:

إن التغيرات التي طرأت على العالم بعد أن اندلعت الحرب العالمية الثانية أدت ببعض الدول إلى تشجيع سياسة التحالف والتكتلات، إلا أن أفضل مثل يحتذي به هو التجربة الوحدة الأوربية التي انطلقت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فالتكتلات الدولية بما فيها الوحدة الأوربية تؤثر على السياسة الخارجية الجزائرية، فهذا التكتل يتعامل ككتلة واحدة وبالتالي تكون لها فعالية وتأثير كبير ودليل على ذلك الشراكة الأورومتوسطية فهذه الدول دخلت في مفاوضات مع الجزائر توحدت مما أدى إلى إضعافها ونفس الشيء مع بقية دول المغرب العربي وذلك قصد تفتيت وإذلال هاته الدول[2].

(1)- نفس المرجع: ص ص 22-23.

(2)- محمد مسعود بونقطة: **مرجع سابق**، ص 120.

المبحث الثاني: المواقف التاريخية لمسار الدبلوماسية الجزائرية:

تعد الدبلوماسية الجزائرية من أبرز التجارب الدبلوماسية في الوطن العربي وحتى العالمي، كنموذج حي في إرساء دعائم السلم والأمن والتعايش السلمي طيلة مسارها التاريخي، ففي محاكاتنا للتاريخ نجد أنها قد بنيت على أساس "التفاوض، الحكمة، الاحتكام" للمصلح وإقامة علاقات ودية متينة مبنية على لغة الحوار ولابتعاد عن استعمال القوة، من خلال عدة نماذج على الصعيد الإقليمي والدولي.

ولقد مرت الدبلوماسية الجزائرية بمحيطات تاريخية مهمة، ذلك من خلال الظروف التي مرت بها داخليا وخارجيا، هذا راجع لمدى طبيعة التعامل مع القضية الجزائرية في المحافل الدولية وظروف النشاط الدبلوماسي الجزائري، حيث سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث محطات تاريخية لتطور الدبلوماسية الجزائرية.

المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية قبل إندلاع الثورة:

إن نشاط الدبلوماسي الجزائري ليس وليد اليوم بل يعود إلى فترة من الاحتلال الفرنسي فما بين **(1919/1830)**، حيث كان الاتصال مع العالم الخارجي يهدف إلى فضح الجرائم الفرنسية واطلاع العالم بالوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الجزائري جراء الاحتلال الفرنسي، وهذا ما فعله (دحمان خوجة) من خلال اتصاله بعدة شخصيات أوربية وعثمانية[1].

أما الأمير عبد القادر فقد أسس دولته بقيم العلاقات والاتصالات مع الدول العالم مثل ما تفعله أي دولة ذات سيادة، وذلك لكسب التأييد الدولي لدولته الحديثة، فبعد مبايعته من طرف السكان ببضعة أشهر، أدرك أهمية إقامة علاقات دبلوماسية مع السلطان المغربي، تمثلت رسالة مع بعض الهدايا لأجل تأسيس علاقات ودية وابعد من ذلك تدعيم المملكة

(1)- بدون كاتب، **الدبلوماسية الجزائرية**، الديوان الوطني للتكوين عن بعد، **ONFD**، **ص 3**، تم تصفح الموقع يوم 2016/02/11، http.www.onefd.edu.dz

المغربية لجيش الأمير المحاصر من طرف الفرنسيين من ناحية البحر، فأرسل له برسالة وأرفق معها 600 بندقية كدلالة على حسن الجوار[1].

كما أنه بادر بربط علاقاته مع باي تونس "أحمد باشا"، من خلال إرسال وفد رئاسة كل من " محمد صغير بن الحاج خليفة بسكرة، ومحمد كانون مزودا" بهدية تتكون من سيف مرصع بالجوهر، وخيول مسرجة بالذهب وأواني، فرد عليه باي تونس بالمثل[2].

كما بادر الأمير بتأسيس علاقات تجارية مع بريطانيا من خلال رسالة بعث بها إلى ملك الإنجليز (قيلوم– وليام الرابع) عن طريق القنصل البريطاني في طنجة يوم 1835/09/23 لإجاد نوع من التوازن بين الجزائر وفرنسا في البحر المتوسط.

وعموما فإن الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر حققت مجموعة من الانتصارات المشهود لها هذا ما جعله يزيد في توسعه في الحكم مناطق أخرى من الجزائر (المدية، قسنطينة)، بعد طلب أهالي المدن الانطواء تحت لوائه[3].

وفي سنة 1919م قرر الأمير خالد طرح القضية الجزائرية في مؤتمر الصلح بعد الحرب العالمية الأولى، وفي عريضة قدمها إلى الرئيس الأمريكي ولسن رئيس المؤتمر في 1919/05/23، بتنفيذ مبدأه الذي جاء به إلى أوربا ضمن مبادئه 14 التي عرضها على الأوربيين وهي "حق الشعوب في تقرير مصيرها" وفي يوم 1943/02/10 أصدرت الأحزاب الوطنية بمختلف اتجاهاتها بيان عرضت فيه مطالب استقلالية قدمت نسخة منه إلى فرنسا ودول الحلف (بريطانيا، الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، مصر)، كلائحة إعلامية من

(1)– إسماعيل العربي: **العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 225.

(2)–أحمد عميراوي: **محاضرات من تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر**، دار الهدى للطباعة والنشر وتوزيع، ط3، 2004، ص 54

(3)– عبد الرحمان بن محمد الجيلاني: **تاريخ الجزائر العام، الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 1994، ص88.

مطالب شرعية للشعب الجزائري في التحرر بكيفية الشعوب التي تحارب من أجل الاستقلالية من النازية كشعب الفرنسي[1].

أما أحمد باي الذي يستمد شرعيته من الديوان الذي يتكون من رؤساء القبائل والعلماء وبعد سقوط العاصمة وحسم المعركة عسكريا لصالح فرنسا، لم يختر الحاج أحمد باي أن يذهب إلى أي بلد كما فعل العديد من الأتراك بل عاد إلى قسنطينة لتنظيم المقاومة[2]، والدفاع عن عائلته وشعبه وممتلكاته، حيث كان على استعداد وأن يضحي من أجلها بل جعلته أنفته كمسلم تركي ورجل شرقي أن يرفض التعاون مع المحتل الفرنسي، لذلك قرر مواصلة مقاومة المحتل الفرنسي[3].

أما حمدان خوجة فقد كان مستشار الدي حسين قبل الاحتلال مدينة الجزائر كضمن فريق المفاوضات يفاوض على شرط السلم مع الفرنسيين، حيث تم تعينه من طرف الجنرال "دي بورمون" عضو المجلس البلدي، ولكنه "دورفيقوا" مع التفاوض مع كل من "الباي بومرزاق" باي التيطري و "الحاج أحمد باي" باي قسنطينة، وما لبث إلا أن ألم بكل جوانب القضية الجزائرية ثم انتقل الجرائريين المثقفين أمثال (مصطفى بن ابراهيم باشا)، لإضافة إلى هذا فإن حمدان خوجة وجد تأييد من الوسط الفرنسي المعارض لاحتلال الجزائر، الأمر الذي حفز على التعريف بوضعية الجزائر لدى الرأي العام الفرنسي، حيث رفع عريضة إلى وزير الحربية سولت Soult جوان 1833م تضمنت 18 شكاية عدد فيها المظالم التي ارتكبتها الادارة الفرنسية، ضد الجزائرين[4].

(1)- لدبلوماسية الجزائرية، **مرجع سابق**، ص 04.

(2)- منور العربي، **تاريخ الجزائر في القرن التاسع عشر**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، المعرفة، 2006، ص ص 235-236.

(3)- أبو قاسم سعد الله: **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص ص 270-273.

(4)- أحمد عميراوي: **دور حمدان خوجة في تطوير القضية 1827-1840**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 1983، ص ص 100-101.

كما ناشد وزير الحربية تعيين لجنة تحقيق حول ما قامت به إدارة الاحتلال في الجزائر، إذ أرسل حمدان رسالة أخرى إلى وزير الإنجليزية اللورد قواي gray بتاريخ 29 جوان 1833، عرض فيها الوضعية التي يعيشها الجزائريون، وأطلعه على المخططات التي تسعى الحكومة الفرنسية إلى تطبيقها في الجزائر، وأرفق تلك الرسالة بنسخة من كتابه المرآة ولم يكتفي حمدان بهذه المساعي بل بعث عرائض إلى الملك "لويس فيليب" وأخرى إلى مقر المحكمة لدى مجلس الدولة، حيث توجه الجهود والعرائض التي حررها حمدان بتكوين لجنة لمعاينة الوضع في الجزائر بأمر من ملك فرنسا لويس فليب في 1833/07/27 برئاسة الجنرال "بوني"، ثم تشكيل اللجنة الثانية التي سميت باللجنة الافريقية يوم 1833/11/12.

بالموازاة مع هذه المساعي التي قام حمدان لدى الحكومة الفرنسية والبريطانية فإنه قام بمساعي أخرى لدى الدولة العثمانية، حيث لأرسل رسالة إلى السلطان "محمود خان" في 1833/08/16، يطلب قفيها ضرورة استرجاع الجزائر وتخليص أهلها من الظلم والجوار الفرنسي، ورغم التعنت الفرنسي واصل حمدان الكفاح والنضال بالقسطنطينية من أجل الجزائر[1].

أما الأمير خالد قد برز في المجال السياسي إبتداء من سنة 1919 كلسان حركة الشبان الجزائريين، تتمثل هذه الركة في ظهور نخبة من الجزائريين، حيث ينادي بحق المواطنة والتمثيل في البرلمان مع بقاء نظام الأحوال الشخصية وتأثيره بإدارة الجماهير المسلمة في الحفاظ على معتقداتها ومقوماتها الاسلامية وقد وجد هذا الإتجاه في الأمير خالد أحسن من عبر عن برنامجه السياسي رغم طابعه الإصلاحي وبساطته[2].

(1)- أحمد عميراوي: **المرجع نفسه**، ص ص 129-130.

(2)- عمار بحوش: **التاريخ السياسي من البداية إلى غاية 1962**، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص ص 203-218.

حيث كان الأمير خالد ينظر إلى المسألة الجزائرية في إطار القومية العربية الاسلامية ككل، وفي هذا النطاق اهتم بمسألة الخلافة الاسلامية ودعا إلى ضرورة عقد مؤتمر لدراسة هذا الموضوع أي تنظيم الخلافات وكل ما يتعلق بالخليفة[1].

وفي ماي 1919 اعقد مؤتمر السلام في باريس، حضرته وفد جل الدول المستعمرة منها الجزائر بوفد من الأمير خالد ومن زملائه الأربعة لتقديم مطالب الجزائريين إلى المؤتمر، حيث تمكن الأمير خالد من تسليم رسالة ممضاة من طرف الرئيس الأمريكي ولسن عن طريق أحد مرافقيه "جورج ب. نوبل" تضمنت مطالب الوفد الجزائري، حيث زادت هذه الجهود من تخوف المحتمل من المسؤولين الجزائريين، وانقسام الحزب إلى قسمين متنافسين ورحيل الأمير خالد إلى سورية وتخلص الأوربيين منه، ما لبث النشاط الدبلوماسي الجزائري إلا وان تجدد مع زعماء الحركة الوطنية وزعماء الأحزاب السياسية من التيار الاصلاحي والاندماجي، هذا التيار الذي يمثل حركة الشبان الجزائريين بزعامة "فرحات عباس"، وجمعية العلماء المسلمين بزعامة "البشير الابراهيمي"، وحزب الشعب بزعامة "مصالي الحاج"[2]، من أجل وضع استراتيجية موحدة فيما يتعلق بمصير البلاد وتحريك الجماهير لأجل الضغط على المسؤولين الفرنسيين في باريس والأوربيين في الجزائر من جهة، وجهة أخرى لأجل استعادة الأراضي المغتصبة ونيل الجزائر استقلالها التام.

(1)–الأمين شريط: **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1962/1919)**.، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص ص 7–8.

(2)– أحمد سيعود: **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير اوطني من أجل 01 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ،جامعة الجزائر، 2002/2001، ص ص 30–31.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة

تواصل النشاط الدبلوماسي أثناء الثورة من خلال وضع استراتيجية عمل خلافا عما كانت عليه في السابق نظرا الاختلاف الأوضاع فكانت المراوغة التي تبديها فرنسا في كسب الوقت الكافي لإفشال أي نشاط خارجي، فمن بوادر النشاط الدبلوماسي في الخارج سنة 1954، الذي اتخذ أهداف هي كالآتي:

في بيان أول نوفمبر 1954:

- اقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الاسلامية.
- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني[1].
- تحقيق الوحدة الإفريقية في داخل إطارها الطبيعي العربي الإسلامي.
- تأكيد عطفنا الفعال اتجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحررية.
- تدوين القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

في مقررات مؤتمر الصومام 1956:

- عزل فرنسا سياسيا على المستوى الداخلي والخارجي.
- توسيع نطاق الثورة إلى حد جعلها مطابقة للقوانين الدولية.
- تصعيد تأييد الرأي العام.
- التعريف بالقضية الجزائرية بين الدول التي أرادت فرنسا إبعادها عن المجريات الحقيقية في الجزائر.
- جعل القضية الجزائرية في نفس مرتبة القضية التونسية والمغربية على المستوى الدولي والإقليمي.
- إبلاغ هيئة الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية[2].

(1)- إبراهيم ماسي: **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962**، الجزائر، دار هومة، 2007، ص 274.

(2)- **الدبلوماسية الجزائرية**، مرجع سابق، ص 04.

حققت الدبلوماسية الجزائرية مجموعة من الانتصارات بعد تحديد أهدافها في أول نوفمبر 1954، وبلورتها في مؤتمر الصومام 1956[1]، على عدة مستويات منها:

أ/ المستوى الإفريقي والأسيوي:

إن الدعم الذي نالته القضية في تجمع لمنظمة الدول الأفرو-أسيوية في مؤتمر "بان دونغ" 24 أفريل 1955، تم لإدراجها في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر عقدها في أكتوبر 1955، كما برزت أيضا من جديد في مؤتمر "أكرا" (غانا) 15 أفريل 1958 الذي جمع الدول الإفريقية المستقلة التي قررت بالأجماع دعم الجزائر ومساندتها للتحرر ونيل استقلالها التام، وفي بلغراد عاصمة يوغسلافيا حيث انعقد أو مؤتمر لحركة عدم الانحياز نالت الثورة الجزائرية تأييد الاجماع على نيلها الاستقلال[2].

ب/ المستوى العربي:

نالت الثورة تأييد ومساندة مادية ومعنوية من قبل الأشقاء العرب منهم "تونس، ليبيا، المغرب، مصر، ...إلخ" من تقديم تسهيلات للطلبة الجزائريين على مواصلة دراسته (مصر)، كما خرج ملك المغرب محم الخامس والأمير حسن بقرارات هامة للقضية الجزائرية منها الاعتراف بالكفاح الجزائري والتنديد بالسياسة الفرنسية والمطالبة بالاستقلال والقام بالكفاح بمسيرات لمساندة الثورة منها في ديسمبر 1957 وأفريل 1958، إضافة إلى عقدهم لمؤتمر طنجة 27-30 أفريل 1958 الذي اتفقوا فيه عن جبهة مشتركة لمساندة الثورة الجزائرية، ومن خلالها تشكلت الحكومة المؤقتة رسميا في القاهرة 19ديسمبر 1958[3].

وبدأت القضية الجزائرية تتداول في لوائح الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ الدورة العاشرة في ديسمبر 1955، حيث بقيت القضية تتناقش لسبع دورات كاملة ومتتالية من سنة

(1)- عمار بوحوش: **مرجع سابق**، ص ص 236-240.

(2)- الدبلوماسية الجزائرية: **مرجع سابق**، ص 04.

(3)-الفضيل الورتلاني: **الجزائر الثائرة**، عين مليلة الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ص 226.

1955 إلى غاية 1962، لعبت خلالها الدبلوماسية الجزائرية ممثلة بإطاراتها السياسية دورا بارزا، إذ تثبت الجمعية العامة في دورتها 16 سنة 1961 قرار يطالب بالتفاوض لتقرير مصير وحق استقلال الجزائر في تطار احترام الوحدة والسيادة الإقليمية لها[1].

بعد كل هذه المساعي للدبلوماسية الجزائرية دخلت الجزائر في مفاوضات –مفاوضات سرية– إيفيان الأولى ثم الثانية، تمخضت عنها مجموعة من النتائج تمثلت في ما يلي:

– انتصار الشعب الجزائري والتمسك بثوابته ووحدة سيادته الوطنية وأضه والدفاع عن المقومات اللغوية والتاريخية.

– دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في منتصف نهار 19 مارس 1962.

– اعتراف فرنسا رسميا باستقلال الجزائري وخروجها منها.

مضمون اتفاقية إيفيان:

– إعلان وقف إطلاق النار والعفو العام.

– الاعتراف بوحدة الأراضي الجزائرية وإجراء استفتاء يقرر فيه الشعب مصيره في غضون 06 أشهر.

– تسير البلاد خلال الفترة الانتقالية الحكومة المؤقتة من 03 فرنسيين و09 جزائريين.

– احتفاظ المعمرين وعملائهم بالحقوق التي كانت لهم ثلاث سنوات قبل اختيارهم جنسيتهم النهائية.

– جلاء القوات الفرنسية عن الجزائر خلال 03 سنوات، مع احتفاظها بالمرسى الكبير لمدة 15 سنة ومطارات عسكرية في عنابة وبوفاريك.

– احتفاظ فرنسا بمصالح اقتصادية في قطاع النفط والتعدين خاصة وامتيازات ثقافية[2].

(1)– المرجع نفسه: ص 03.

(2)– زهرة مناصري: **مرجع سابق**، ص 29.

المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال:

عملت الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال في مجالات أوسع أهمها دعم حركات التحرر في العالم وبالأخص في القارة الإفريقية، حيث عملت على جل الدول الإفريقية التي جانبها والقضاء على النظم الاستعمارية منها البرتغال وأنغولا والموزنبيق، وضد الحكم العنصري في إفريقيا الجنوبية[1]، كما ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في إنهاء العديد من النزاعات على الساحة الإفريقية "النزاع الإرتيري الأثيوبي السودان، الصحراء الغربية، والنزاع المالي" كما أن الجزائر عملت على دعم العديد من الشعوب المضطهدة في العالم والقضايا الحقوقية، فالقضية الفلسطينية التي كانت الدبلوماسية الجزائرية من السياقين في دعمها والتحرك معها بحيث اعترفت الجزائر بمنظمة التحرير الفلسطينية في 1988/10/05م، الإعلان عن قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس، بالإضافة إلى أنها اعترفت "بجبهة البوليزاريو "مثلا وحيدا وشرعيا للشعب الصحراوي، وبالجمهورية الصحراوية في 1976/03/06، كما دخلت كوسيط حول مسألة الرهائن الأمريكيين في إيران سنة 1992، وإيجاد حل للنزاع بين العراق وإيران سنة 1975، وكذلك تم توقيع اتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتيريا في سنة 2000، ويعني باستضافة العديد من القمم والاجتماعات منها:

مناقشة المشاكل الاقتصادية للدول النامية 1974م انشاء الاتحاد المغربي في قمة زرالدة 1988م، رئاسة الجزائر لمجموعة ال77+ الصين في 2012[2].

وأثناء هذه التصورات في القرن الإفريقي، كانت الجزائر عائبة تماما عن الساحة، وبذلك بسبب الأزمة الشاملة والخطيرة التي انفجرت ابتداء من أكتوبر 1888 بشكل منقطع،

(1)- أحمد بن فليس: **السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954-1962**، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص 130.

(2)- عبد النور ناجي: **أهم المراحل التاريخية الدبلوماسية الجزائرية 2012/1955**، تم تصفح الموقع 2015/01/13: http://abdenowr_nnadji_blag

ولكن أصبحت جادة ودموية ومستمرة من عام 1992، وهي الأزمة التي شلت فعلا حركتها الدبلوماسية بفعل تلاشي قوتها ليس بإفريقيا فحسب وكن عبر أنحاء العالم[1].

وبسبب هذه الأزمة كذلك تراجع أداء السياسة الخارجية، تجلي ذلك في تفكك أو تراجع وزارة الشؤون الخارجية، وحتى مؤسسة الرئاسة تم تسلم من هذا، ونتج ذلك لامركزية في وضع السياسة الخارجية[2].

كما أدت إلى تعدد المواقف بالتالي غموض الخطاب الدبلوماسي لذلك يتحدث الكثير عن مفهوم "السياسات الخارجية" politiqes escérieures

وليس مفهوم السياسة الخارجية politiqes escérieures

وبهذا أصبحت الدبلوماسية الرسمية حلبة تنافسية أغرقتها عدة مبادرات غير رسمية آتية من طبيعة الانقسامات السياسية الموجودة والتي تستغل الساحة السياسية لمصالحها، وحساباتها الخاصة، وهكذا أغرقت الدبلوماسية الجزائرية بالعديد من المواقف، الشيء الذي فتح أبواب الفوضى، وبدأت الحديث عن مرحلة "دبلوماسية الأصوات diplomatie a' plusieurs vaix" وهذا أصبح مشهد السياسة هو انعكاس لوضعية داخلية فوضوية، وغير مستقرة[3]، المتؤزم والفشل في التحكم في الوضع الأمني أدى إلى تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة في 15 أفريل 1999 (فاز بها بوتفليقة).

(1)- محمد بوعشة: **الدبلوماسية الجزائرية والصراع القوي في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية- الإرترية**، دار الجيل للنشر والطباع والتوزيع، ط1، 2004، ص ص 106-107.

(2)-محمد مسعود بونقطة: **الدبلوماسية الجزائرية في إطار جامعة الدول العربية، دراسة حالة المبادرة الجزائرية إصلاح جامعة الدول العربية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص 23.

(3)- السعد ملاح، **تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005/2004، ص 105.

وهكذا انطلقت القافلة احت قيادة الرئيس بوتفليقة الذي عمل على بناء تحالف مع مختلف الدول، كما استخدم ومرر خطاب مكافحة الارهاب الدولي لفك العزلة الدولية، وقد اتجهت الدبلوماسية الجزائرية بعد ذلك نحو الدفاع عن الارهاب ليس كظاهرة فطرية بقدر ما هو ظاهرة كونية تهدد جميع الدول، خاصة بعد أحداث 11 ديسمبر 2001، حيث تبنت السياسة الخارجية خطاب مكافحة الارهاب الدولي باعتبارها من أكثر الدول المتضررة منه، حيث ركزت على ضرورة التواجد الجزائري القوي في إفريقيا وآسيا، وكذلك رفع الجزائر التحدي عبر التضامن الإفريقي ونشر السلم والأمن في إفريقيا وقد كان بارزا في العديد مت الخطابات التي ألقاها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إذ جاء في بعضها ما يلي:

" لا سبيل لتحقيق أي إصلاح ما لم نعمل على اكتساب السلم في إفريقيا، وأن نفتح القلوب بالتضامن والإخاء والتسامح ...." كما قال أيضا: "لابد من العمل على تنمية ثقافة السلم في جميع انحاء القارة ... لأبناء القارة، وتحقيق الإندماج الاقتصادي والاجتماعي والالتحاق بالحضارات الأخرى ..."

وإن الدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية أكسبها خبرة والحنكة الدبلوماسية في هذا المجال كما أنها أعطت للجزائر سمعة طيبة على المستوى الإقليمي والدولي[1].

(1)- محمد مسعود بونقطة: **مرجع سابق**، ص ص 25-46.

الفصل الثاني

الأزمة الليبية البداية والتصعيد

المبحث الأول: المقومات الجيوسياسية للجمهورية الليبية

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لليبيا

المطلب الثاني: النظام السياسي لليبيا

المطلب الثالث: التركيبة السكانية الليبية.

المبحث الثاني: مسار الأزمة الليبية وتطورها

المطلب الأول: بدايات الأزمة الليبية.

المطلب الثاني: أسباب تصعيد الأزمة في ليبيا.

المطلب الثالث: دور الفاعل الخارجي في مسار الأزمة الليبية.

تمهيد:

تعتبر الأزمة الليبية من أعقد الأزمات على الساحة الإفريقية نظرا لتطورها ومدى خطورتها على الدول المجاورة لأن في البداية كانت مجرد احتجاجات سلمية ثم تحولت إلى مطالب من أجل إسقاط نظام العقيد معمر القذافي الذي يتميز في حكمه بالتهور والاندفاع، وهو ما أدى إلى تغيير مجرى الاحتجاجات لأن في البداية كانت مطالبة بإصلاحات ومطالب شعبية إلا أن معمر القذافي تسرع وقابلهم بالرد العنيف وهذا ما غير مجرى الأحداث وخاصة أن هذه المنطقة تتميز بالقبلية وتعددها وهذا ما زاد من حدة الأزمة حتى وصل بهم إلى التدخل العسكري الذي زاد من حدة الصراع وانتشار الأسلحة .

المبحث الأول: المقومات الجيوسياسية للجمهورية الليبية:

من خلال هذا المبحث سنحاول دراسة الموقع الجغرافي الذي تتميز به ليبيا، ونظامها السياسي الذي بقي 42 سنة ولم يتغير، وكذلك التركيبة السكانية في الجمهورية الليبية.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لليبيا:

يعتبر الموقع الجغرافي الذي تختص به ليبيا ذو أهمية إستراتيجية كبيرة إذ تشغل جزء مهما من دول المغرب العربي وشمال إفريقيا، وبذلك تأتي أهميتها سياسيا وجغرافيا من موقعها كدولة متوسطة تبلغ [1]مساحتها من 1,760,000، وتعتبر ثلاثة أرباع كامل الرقعة الجغرافية صحراء أي ما نسبته 95 % من إجمالي المساحة، تقع ليبيا على الشاطئ الجنوبي للمتوسط بمسافة تمتد حوالي 2000 كلم، حيث تتوسط هذا الساحل مما يجعلها القوة المهيمنة، حيث تشرف على كل ما يجري في شرق المتوسط ومن ثم فهي تعتبر بذلك

[1]– تسير ابراهيم قديح: **التدخل الدولي الإنساني: دراسة حالة ليبيا، 2011**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص129.

حلقة وصل بين غرب الوطن العربي وشرقه من جهة كونها بوابة أوربا إلى إفريقيا من جهة أخرى، حيث تقع في شمال إفريقيا وتشترك حدودها مع عدة دول عربية وافريقية فتحدها من الشرق جمهورية مصر العربية، ومن الجنوب الشرقي السودان، وتشترك في حدودها مع كل من تشاد والنيجر، بينما تحدها الجزائر وتونس من الشمال الغربي[1].

الموقع الفلكي: تقع ما بين دائرتي العرض 32°، 18°درجة شمالا وبين خطي طول 25° و09° شرقا ويحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال وتتصل من الجنوب بحدود النيجر وتشاد، ويبلغ طول ساحلها الليبي المطل على البحر المتوسط نحو 1900 كيلو متر [2]، حيث يبلغ طول الساحل الشمالي في ليبيا حوالي 1,770 كيلومتر تقريبا، ويبعد عن أقرب نقطة له في الأرض الإيطالية **(جزيرة لاميذوزا)** بمسافة 300 كيلومتر تقريبا، وتشترك ليبيا في حدودها الشرقية والجنوبية والعربية مع كل من مصر1,150 كلم وتشاد 1,055 كلم، والجزائر 982 كلم ومن تونس 459 كلم، والسودان 383 كلم، والنيجر 354 كلم معظم حدودها البرية الواقعة في الصحراء النائية غير مرسمة بعلامات حدودية[3].

وبهذا نجد وبهذا نجد ليبيا تتمتع بموقع جغرافي ممتاز كان ولا يزال، وهذا الموقع له تأثيرات سلبية وإيجابية، فمن الناحية الإيجابية نجد أن هذا الموقع المتميز كانت له انعكاسات في دعم التواصل العربي الإفريقي، وكذلك انتقال تجارة وثقافة العربية إلى الشعوب الإفريقية كافة، وأدى موقع ليبيا الجغرافي دورا حيويا في مسار العلاقات العربية الإفريقية منذ القديم، وهذا ما يؤكد الرحالة الألماني **رولفس** عندما قال "**من يريد أن يكون حاكما على**

---

[1]– باهي سمير: **تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على سياسات الخارجية للدولة المغاربية، دراسة نموذج ليبيا**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011/1010، ص ص 75–76.

[2]– عبد الرؤوف محمد، أبو القاسم الأشخم: **البعد القومي العربي للسياسة الخارجية الليبية، العلاقة بين النظرية والتطبيق، 1969–2010**، دراسة مقدمة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط 2013، 2014.، ص26.

[3]– ميوهان دايت واتش: **منظمة مراقبة حقوق الانسان وانتهاكات ضد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين**، تقرير 12 سبتمبر 2006، ص10 نقلا عن الموقع :http://www.–hrw,org/arlreport/2006/09/12/255403

السودان والنيجر والتشاد يجب عليه أن يستولي على طرابلس" وما يؤكد أيضا أن ليبيا استطاعت بفضل موقعها الجغرافي أن تكون همزة وصل بين المغرب العربي ومشرقه وكذلك هي حلقة وصل بين بعض الدول العربية والإفريقية والأوربية، فإنه يمكن القول أنه كان مصدر للخطر منذ القدم ففي العصر الروماني تواترت غارات الجنوبيين وسكان الجبال من أهل الكهوف على ليبي، واستغلته فيما بعد الدول الاستعمارية حيث وقعت ليبيا تحت الاحتلال الإيطالي منذ سنة 1911 م، وذلك راجع لإدراك إيطاليا لأهمية موقع ليبيا على البحر المتوسط، وفرض الموقع الجغرافي على ليبيا تحمل أعباء والتزامات كثيرة منها النواحي الأمنية والاقتصادية والصحية ومن السلبيات الموقع الجغرافي أنه دفع كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي إلى محاولة الحصول على مواطئ قديم في ليبيا[1].

بالإضافة إلى مناخها فهو مناخ صحراوي، إن تصل درجة الحرارة في فصل الصيف الذي تمتد من شهر مايو إلى شهر أكتوبر إلى 45 درجة مئوية، كأعلى درجة ولا ينقص المعدل العام في أغلب الأوقات 25 درجة، وشتاؤها دافئ، يتراوح معدل الحرارة فيه بين 10 و15 درجة، وأمطارها قليلة لا يتجاوز معدل طولها 200 م في منطقة سبها بالجنوب، وتتراوح درجة الرطوبة على السواحل ما بين 50 و60 % وفي داخل البلاد ما بين 1 و5% لهذا فإن ليبيا تتميز بموقعها الجغرافي[2].

المطلب الثاني: النظام السياسي في ليبيا

- استمد النظام السياسي المعاصر في ليبيا جذوره من ثورة الفاتح من سبتمبر أيلول 1967، وهي انقلاب سلمي أطاح بالملكية ونصب مكانها مجلس قيادة الثورة بزعامة معمر

[1]– عبد الرؤوف محمد: **مرجع سابق**، ص ص63–64.

[2]– محمد شريف جاكو: **العلاقات السياسية بين التشاد وليبيا قضية أوزو من 1970 حتى 1990**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1998 ص– ص ،156 16.

القذافي[1] والذي تم على إثرها إلغاء الملكية في ليبيا، وعرف النظام السياسي تحولات جذرية وذلك خاصة من حيث مؤسساته، وكان ذلك عبر مرحلتين هما:

أولا: من 1969 إلى غاية 1976:

1) **مجلس قيادة الثورة:** يعتبر بمثابة السلطة الشرعية، وكان المجلس يتكون من 12 عضوا من بينهم القذافي، وكان المجلس قائما على القيادة الجماعية وكان معمر القذافي في هذه الفترة رئيسا.

2) **مجلس الوزراء:** وهو بمثابة الهيئة التنفيذية والإدارية الرئيسية في ليبيا وتشكل وتعدل بقرار من مجلس قيادة الثورة بممارسة الحكم المباشر بل عن طريق مجلس الوزراء المسؤول مباشرة أمامه وتتمثل اختصاصات مجلس الوزراء في تنفيذ السياسات العامة للدولة ودراسة وإعداد كافة القوانين وفق سياسة المرسومة بتفويض من مجلس قيادة الثورة[2].

3)الاتحاد الاشتراكي العربي: تأسس في 1976/06/16م كإطار المشاركة السياسية دون اعتباره حزبا سياسيا وتقوم فلسفة هذا التنظيم على أنه التنظيم السياسي الموجود، وأوكلت إليه مساندة النظام الثوري في ليبيا وخلق إديولوجية جديدة تتماشى مع الشريعة الإسلامية ويتكون الهيكل الأساسي لهذا التنظيم من:

- مجلس قيادة الثورة الذي يمثل القيادة العليا للاتحاد الاشتراكي العربي.
- المؤتمر الوطني العام الذي يتكون من المندوبين عن المحافظات إضافة إلى تنظيم القوات المسلحة.

[1]– هيومان وايت واتش: **مرجع سابق**، ص10.

[2]– زردومي علاء الدين: **التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط النظام القذافي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة بسكرة 2012/ 2013، ص ص، 96–97.

4) اللجان شعبية: جاءت بعد إعلان الثورة الشعبية في 05 أفريل 1973 وهي وسيلة لتمكين الشعب من التعبير عن نفسه بصورة ديموقراطية مباشرة وتقوم في كل وحدة جغرافية وإدارية في ليبيا.

5) السلطة القضائية: في 28 أكتوبر 1973 قام المجلس قيادة الثورة بتشكيل لجنة تشريعية لمراجعة وتعديل القوانين لكي تتماشى والشريعة الإسلامية، وتم إصدار قانون يقضي بدمج المحاكم المدنية والشرعية وحل النظام الحاكم المزدوجة ومن بين التعديلات في النظام القضائي نذكر منها المجلس الأعلى للقضاء حل محله القضاء العالمي[1].

ثانيا: 1977 إلى 2011:

شهدت ليبيا بداية 1977 تغيرات سياسية جذرية ورديكالية فمنذ 02 مارس 1977 تم إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية والبيروقراطية التقليدية وحلت محلها هيكلية مختلفة تماما تحت اسم سلطة الشعب ولقد نص إعلان قيام سلطة الشعب على أن " **السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهرية الليبية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية**" فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه وذلك من خلال [2]:

1- **المؤتمرات الشعبية الأساسية:** تم من خلالها تقسيم الجماهرية إلى 405 مؤتمر شعبيا على أساس جغرافيا، ومن بين اختصاصاتها إصدار قوانين النظر في شؤون الحرب والسلم وعلاقة الجماهير مع باقي الدول.

2- **المؤتمرات الشعبية غير أساسية:** وهي المؤتمرات التي تخص منطقة جغرافية محددة، ولها حدود إدارية تعرف باسم "**الشعبية**"، وتتكون هذه المؤتمرات الشعبية وأمناء الإتحاد والروابط المهنية ليس من صلاحياته اتخاذ أي قرارات.

---

[1]- نفس المرجع: ص98.

[2]- **النظام السياسي في ليبيا**، أمانة مؤتمر الشعب، يوم الاطلاع، 05 أفريل 2016، عن الموقع:
http‹//www.ligyacomgaess.org.ly/htm/abontliby.php25/03/2016

3- **الاتحادات والنقابات والروابط المهنية:** تعتبر من وحدات النظام السياسي الليبي ومن مكوناته الأساسية، وقد تم تنظيمها وتحديد أهدافها وأعمالها من خلال الكتاب الأخضر يقتصر دورها في ليبيا على الاهتمام بشؤونها ومشاغلها المهنية لكن لا يحق لهم التصويت عن قضايا السياسية العامة.

4- **اللجان الشعبية العامة:** وهي تنظيم منبثق عن المؤتمرات الشعبية الأساسية والمؤتمرات والروابط المهنية وتعتبر الجهاز التنفيذي للقرارات الجماهرية وتنقسم إلى:

أ- **اللجنة الشعبية:** وهي أعلى سلطة تنفيذية في ليبيا.

ب- **اللجنة الشعبية البلدية الفرعية:** وتتكون من اللجنة الشعبية والبلدية.

5- **مؤتمر الشعب العام:** وهو عبارة عن التقاء المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والروابط المهنية ينعقد مرة كل عام.

6- **اللجان الثورية:** وهي أحد الهياكل الجديدة التي جاء بها القذافي في الكتاب الأخضر والقائم على بقاء الثورة دائمة والحفاظ على مكتسباتها وهي شكل من أشكال السلطة الإدارية لا تسعى إلى الوصول إلى الحكم.

7- **المؤسسة القضائية:** وتتمثل في المحاكم الجزئية، المحاكم الابتدائية، محاكم الاستئناف، المحكمة العليا، المحاكم الثورية، محكمة الشعب.

8- **المؤسسة العسكرية:** وتنقسم إلى قسمين هما الجيش ويتفرع عنه قوات البرية البحرية والجوية وكذلك الكتائب الأمنية وهي تعرف بكتائب القذافي.

9- **المؤسسات الإعلامية:** يعتبر النظام الإعلام الليبي الأكثر تعقيدا في العالم إذا أراد الزعيم وسائل الإعلام بقبضة من حديد منذ وصوله للسلطة فالقذافي يرى أن وسائل الإعلام هي أداة للتبعية الثورية والتنمية الوطنية[1].

[1]- حمومة صباح: **تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا وتأثيره على دول الجوار**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014-2015، ص ص 97-98.

المطلب الثالث: التركيبة السكانية الليبية:

يعتبر العامل الديمغرافي السكاني من أهم العوامل المميزة للاقتصاد الليبي، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي 6,597 مليون نسمة حسب إحصائيات 2010، بنسبة نمو تصل إلى 2,42%، إذ تبلغ الكثافة السكانية في ليبيا درجات عالية في المناطق الساحلية في شمال البلاد إذ يبغ معدلها 50 نسمة في كلم²، بينما هي حوالي 1 نسمة في كلم² في الجنوب، وتصل نسبة عدد سكان حوالي 87% ونسبة عدد سكان الأرياف حوالي 13%، ويعتبر عنصر القبيلة مكونا أساسيا للمجتمع في ليبيا، وعاملا مهما في أركان نظام العقيد معمر القذافي الذي يقوم على التحالفات القبيلة أكثر من التحالفات السياسية[1].

والملاحظ لتركيبة المجتمع الليبي شدة انتماء الفرد للقبيلة إذ تشير الإحصاءات إلى أن 90% من الليبيين يشعرون بالانتماء إلى القبيلة، وتصل نسبة القبائل الليبية إلى ما يقارب بـ140 قبيلة ولها امتدادات جغرافية عبر الحدود إذ تتداخل مع عدد كبير من الدول الإفريقية ومنها (مصر، تونس، الجزائر، تشاد، النيجر) وتمثل نسبة القبائل العربية فيها 97% بينما لا تتجاوز نسبة قبائل البربر و(الأمازيغ) 3% ومن أبرز القبائل التي يتكون منها المجتمع الليبي هي:

قبيلة الأشراف: وتتمركز في مدينة (ودان) و(زويلة) وسط ليبيا، كما يشيرون في معظم أنحاء ليبيا، وهم من سلالة الإمام علي أبي طالب (كرم الله وجهه)[2].

قبيلة ورفلة: التي تعتبر من أكبر القبائل الليبية عددها (حوالي مليون شخص) وهي منتشرة في كل أراضي الليبية وتتمركز في الغرب.

قبيلة القذاذفة: التي تتمركز في سبها وسط ليبيا وسرت على شواطئ المتوسط غرب طرابلس، وتعتبر هذه القبيلة الأكثر تسليحا بين القبائل الليبية.

---

[1]– زردومي علاء الدين: **مرجع سابق**، ص72.

[2]– مني حسين عبيد: **أبعاد التغيير النظام السياسي في ليبيا**، مركز الدراسات الدولية، العدد 51، ص–ص،32 –33.

قبيلة المقارحة: تتمركز هذه القبيلة بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا، وينحدر منها عبد السلام جلود الرجل الثاني في النظام الذي أبعده القذافي عام 1993، وكذلك عبد الله السنوسي الرجل الثاني في نظام القذافي، وعبد الباسط المقرحي المتهم في قضية لوكوبي، وتعتبر هذه القبيلة أيضا من أكثر القبائل الليبية تسلحا.

قبيلة ترهونة: وهي تضم عدد كبير من القبائل الفرعية حوالي 60 قبيلة، وتتمركز في منطقة ترهونة في الجنوب الغربي لطرابلس.

قبيلة ورشفانة: تعتبر إحدى أكبر القبائل الليبية، وتتمركز قبيلة ورشفانة في ضواحي طرابلس نظرا لموقعها الجغرافي تعتبر ورشفانة قبيلة حضارية مدنية.

قبيلة زناتة: وهي قبيلة أمازيغية كبيرة منتشر في مختلف دول المغرب العربي، وتتركز في مدينة الزنتان بمنطقة الجبل الغربي[1].

قبيلة الطوارق: وهي قبيلة أمازيغية تقطن الصحراء الكبرى، ترتكز قبيلة الطوارق في مدينة غات بأقصى الجنوب .

قبيلة أولاد سليمان: وهي قبيلة مكونة من عدة قبائل صغيرة تتركز أساسا في مناطق سرت وفزان، ولها فروع في كل من مصر وتونس وحتى تشاد والنيجر.

العبيدات والبراعصة و العواقير والمسامير: وهي قبائل تعيش في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر.

وتعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية في ليبيا، وتشكل العرب والبربر أغلبية السكان 97%، و3% من أجانس مختلفة، والدين الإسلامي هو دين الدولة، أما التعليم في ليبيا بجميع مراحله مجاني[2] وهناك أيضا اختلافات قبلية قوية بين الشرق والغرب رغم ما ذكرا

[1]– زردومي علاء الدين: **مرجع سابق**، ص73.

[2]– نفس المرجع: ص ص 73–74.

فإن العديد من القبائل تمتد إلى مناطق مختلفة، لكن الهيكليات القبلية تمت المحافظة عليها بشكل أكثر صرامة في الشرق، وهو ما يعكس الصعوبات التي واجهتها العديد من القوى الاستعمارية[1].

المبحث الثاني: مسار الأزمة وتطورها

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى بدايات الأزمة الليبية وكيفية تحولها من مظاهرات سلمية إلى مظاهرات دموية، وأسباب تصعيد الأزمة الليبية، ودور الفاعل الخارجي في مسار الأزمة.

المطلب الأول: بدايات الأزمة الليبية:

انطلقت الأحداث الليبية بتاريخ 13 فيفري 2011 من مدينة "**بنغازي**" باحتجاجات مطالبة بـ "**إسقاط النظام**"، حيث استعلمت المنتديات وبرامج التواصل الاجتماعي وشبكات الإنترنت للتعبئة والحشد عبر القنوات الفضائية حيث امتدت عبر كامل التراب الليبي يتفاوت أقرب إلى تقنية الكر والفر[2]، إلا أنها في البداية اتسمت بالمظاهرات السلمية، حيث نادي المحتجون بإصلاحات ومطالب شعبية متعلقة بالقضايا الاجتماعية والسياسية وانتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن النظام السياسي لجأ إلى الرد العنيف بإطلاق النار على المحتجين في بنغازي والبيضاء في 15 شباط/ فبراير 2011، مما أدى إلى أن تأخذ الاحتجاجات والمظاهرات منحنى آخر نحو التمرد على نمط العلاقات السائدة في الدولة، والمطالبة في شكل أهداف محددة بإسقاط النظام القائم[3].

---

[1]– مجموعة الأزمات الدولية: **الإحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الأوسط 7: فهم الصراع في ليبيا تقرير الشرق الأوسط رقم 107**، 6 يونيو 2011، ص15.

[2]– منصور لخضاري: **الأزمة الليبية وانعكاساتها على المنطقة الساحل الإفريقي**، مجلة البحوث والدراسات العلمية: مجلة علمية محكمة سنوية: تصدر عن جامعة الجزائر 3، العدد: 06، الجزء الثاني، جوان 2012، ص76.

[3]– تيسير ابراهيم قدبح: **مرجع سابق**، ص137.

حيث كانت الأحداث الليبية الأكثر دموية وعصف بالأنفس والأرواح مقارنة بما شهدته أوطان عربية أخرى في نتيجة اشتداد القبضة بين: القذافي، والمعارضون.

1) **القذافي:** الذي لم تحقق مساندته للرئيسين المخلوعين بضغط من الشارع المصري ومن قبله تونس، هو الذي ينفي عن نفسه تولي أي منصب رسمي في دولة، فبرأيه أنه قد "....**تخلي عن السلطة بإعلانه سلطة الشعب في 2 مارس 1977**" فيقول عن نفسه:"....**معمر القذافي ليس له منصب حتى يستقل منه كما فعل الرؤساء... معمر القذافي ليس رئيسا بل هو قائد، هو الثورة، هو التضحية...هو المجد...هو التاريخ...هو ليبيا**..."، على الرغم من عدم تأخره عن تقديم نفسه في القمم العربية والمحافل الدولية بصفته: "**عميد الحكام العرب وملك ملوك افريقيا وإمام المسلمين وصاحب المكانة العالمية**"

2) **المعارضون:** وهم الذين تخذو من المدينة " **بنغازي**" مكانا لقيادة أركانهم بعد إعلانهم تأسيس المجلس الوطني الانتقالي بتاريخ 05 مارس 2011 كممثل وحيد لشعب.

حيث صنف الباحث :"**ل – مارتيناز**" القوي المعارض لـ "نظام القذافي إلى فئات التالية:

1/ متعاطفون مع النظام الملكي المطاح به سنة 1969.

2/ وطنيون مصدمون من تحويل القذافي وحاشيته لمسار الجمهورية عقب الانقلاب.

3/ الإسلاميون الذين يمكن التمييز بين التيارين منهم: الإخوانيون (تيار السلفية العلمية)، والمجاهدون (تيار السلفية الجهادية).[1]

4/ تحالف الديمقراطيون اللبيين "**المؤسس من طرف المعارضون منصور الكيخيا**"، المفقود بالقاهرة سنة 1993، والمشتبه بكون النظام القذافي قام بتصفيته.

[1]– حميدي حمزة: **السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه القضايا الإفريقية – نموذج الصحراء الغربية**– مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014، ص ص 48، 49.

5/ المتظاهرون الشباب الذين استطاعوا إطلاق موجة الاحتجاجات حيث دفعت الطبيعة النظام والمجتمع الليبي بمسار الأحداث نحو العنف والاقتتال، وبتاريخ 21 فيفري 2011 توجه "**سيف الإسلام القذافي**" بخطاب اعتبره معارضوه نظام أبيه "**خطاب إعلان الحرب**" لما نصه من لغة التهديد والوعيد ...مما أدخل البلاد في منعرج أكثر دموية عجل بدخول " **منظمة الأمم المتحدة**" والمحكمة الجنائية الدولية و"الجامعة العربية" وحلف كشمال الأطلسي – الناتو" على خط الأحداث الليبية.

سرعان ما أصدرت "**الأمم المتحدة**" بتاريخ 26فيفري 2011، القرار1979 القاضي بفرض الحظر على الأسلحة وتجميد أصول عائلة القذافي وكل استثماراتها بالخارج، وقامت الجامعة العربية بتاريخ 02 مارس 2011 بتعليق عضوية ليبيا بها، وأعلنت "**محكمة الجنايات الدولية**" بتاريخ 03 مارس 2011 عن إجراء تحقيقات حول الجرائم ضد الإنسانية التي قام بها القذافي وبتاريخ 27 جوان 2011 مذكرة توقيف بحق معمر القذافي وابنه سيف الإسلام ومدير الاستخبارات عبد الله السنوسي بتهم ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية[1].

ومع تصاعد المواجهة بين الثوار والنظام، قام النظام باستخدام الطائرات والمدافع في قصف المناطق الثائرة مما زاد وتيرة الانتفاضة المسلحة[2]، حيث قام القذافي باستخدام الميليشيات التابعة له والأسلحة الثقيلة والقذف الجوي والدبابات لمواجهة الثوار ولإستعادة المناطق التي تم تحريرها، كما جلب القذافي مرتزقة من الدول الإفريقية المجاورة من أجل محاربة الثوار، وقد أدت هذه المواجهات الى سقوط آلاف الجرحى والقتلى[3]، وعلى اثر هذه الانتهاكات طلبت الجامعة العربية التدخل من مجلس الأمن الدولي بتاريخ 12 مارس 2011بدعى ضرورة التدخل لشل الطيران الحربي المدني لغرض حماية المدنيين، وفي 20

[1]– نفس المرجع: ص50.

[2]– تيسسير ابراهيم قديح: **مرجع سابق**، ص138.

[3]– عبد المنعم سعيد: **الثورات العربية**، مجلة السياسة الدولية، العدد48، أفريل 2011، الأهرام.

أكتوبر 2011 تم القبض على معمر القذافي وابنه المعتصم في عملية يصر معارضوه حيث قتلوه بعد أن أهانوه، واضعين بذلك حدا لحكم امتد على مدار 42 سنة.

إلا أن نهاية القذافي لم تنهي الفوضى والعنف في ليبيا بل تطورت وتفاقمت الأمور حتى أصبحت قريب من أن تصبح حرب أهلية، وكذلك لغياب سلطة مركزية وأطر مؤسساتية بالرغم من وجود المجلس الوطني الانتقالي[1].

المطلب الثاني : أسباب تصعيد الأزمة الليبية :

إن العوامل والأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة، وتحويلها من مجرد انتفاضة واحتجاج إلى حالة من التمرد والعصيان إلى أهداف تم وضعها بحرب أهلية متعددة الأبعاد فمن طبيعة سياسية ثم أصبحت إنسانية ويمكن توضيح أسبابها من خلال :

أسباب داخلية : وتتمثل في عدة أبعاد منها سياسية وأمنية واجتماعية اقتصادية وإعلامية .

سياسيا أمنيا : إن طبيعة النظام السياسي الليبي الذي يقوم على سلطة الشعب والذي تغيب عنه المؤسسات الحكومية، فهيكلة الدولة الليبية فهي تقوم على أساس قبلي من خلال تحالف بين قبيلة (ورفلة) و(مصراتة) اللتان تقدمان الدعم الكامل للنظام، وانطلاقا من هذا فإن الولاءات القبلية دورا مهما في تحديد السياسات الداخلية أو الخارجية للبلاد [2].

وكذلك الدولة الليبية متمحورة في شخص القائد، أو الأخ القائد، وهو يتميز بالتهور في ردود أفعاله في مواقفه، رفضا لأية معارضة حتى من الأقربين منه ولهذا السبب هجره الكثير، حيث حكم البلاد بطريقة تعسفية مبنية على الحرمات وسوء التوزيع، وعقاب المعارضين أشد العقاب، وكذلك بني المجتمع بدون أحزاب سياسية نشطة، ولا مجتمعا مدنيا

[1]– منصور الأخضاري: **مرجع سابق**، ص8.

[2]– محمد عاشور مهدي: **قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومصراتة المحتملة**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية دون سنة نشر: ص 8 .

ولا استقلالية لوسائل الإعلام... هذا ما حال دون وجود معارضة حقيقية قادرة على التغيير وهذا ما يفسر دوام حكمه لمدة تتجاوز أربع عقود محاولات انقلابية، تمرد اضطرابات من حين لآخر، ورغم استبداده إلا أنه حقق لشعبه أحسن المراكز العالمية، وعلى مستوى العربي والإفريقي، حيث تمكن من تجسيد عدة مشاريع مهمة وعلى رأسها النهر الصناعي العظيم[1].وكذلك تأكل أسس شرعية النظام خلال فترة حكم القذافي الطويلة والتي تآكلت مع الوقت نظرا للاختلاف بين الشعارات المثالية والممارسات الواقعية وهي :

1- شرعية القومية
2- المساواة والعدالة
3- الكرامة والهوية الوطنية
4- القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الامبراطورية

وكذلك ركز القذافي على مساعدة الحركات التحررية في العالم على حساب شعبه الذي يعاني من الحرمان في ظل دولة نفطية غنية، ولتحقيق سلطته على كامل التراب الليبي انتهج سياسة فرق تسد، من خلال أفكاره المدونة في كتابه المشهور الكتاب الأخضر، أو ما يعرف ب " **النظرية العالمية الثالثة** " التي لها رؤية اقتصادية واتباعية فريدة من نوعها تستند الى مبادئ وضعها القذافي في 1975 وهي تتحدث عن الرأسمالية والشيوعية[2].

اقتصاديا واجتماعيا :

عرفت ليبيا تطورا في التنمية البشرية حيث في 2000 م احتلت المرتبة 64 عالميا وفي 2001 المرتبة 61 وفي 2009 م المرتبة 55 لتصل إلى المرتبة 52 عام 2010م مع احتفاظها بالمركز الأولى عربيا وإفريقيا منذ 2001 بلغ معدل دخل الفرد من مجمل الدخل

[1]- حمومة صباح: **مرجع سابق**، ص 109 .

[2]- كفاح عباس رمضان الحمداني: **حركة التغير في ليبيا، العراق، مركز الدراسات الإقليمية، 2012/10/08**، ص 7-8 .

القومي 7290 دولار وذلك في 2007 ووصل عام 2010 الى 14884 دولار، وبذلك احتلت المرتبة 8 عربيا و57 عالميا واجتماعيا تم توفير التأمين الصحي والتحكم في الجريمة، دعم السلع الغذائية وفي 2007 أشاد صندوق النقد الدولي FM بإنجازات النظام خارج مجال المحروقات الذي وصل الى 75% ورغم هذا إلا أن الشعب الليبي والكثير من المتبعين الى الشؤون الليبية، يرى أحكام القذافي السيطرة على الدولة خاصة في عائداتها المالية حرم الليبيين من النمو والازدهار، ونظرا لاستغلال هذه الثروة في نزواته ومصالحه الشخصية من شراء للمعرضة حيث وصلت عائدات النفط قبل الأزمة حوالي 150 مليار دولار بإنتاج 1.5 مليون برميل يوميا، لذلك طالب الشعب بالعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل بالإضافة إلى الأرصدة المالية التي يملكها النظام في البنوك الأجنبية قدرت بـ 2000 مليار دولار مع دخل سنوي مقدر ب 50 مليار دولار، فرغم هذه الثروة الكبيرة إلا أن شعبها يعيش في عزلة وفقر[1].

وكذلك نجد أن العوامل الاجتماعية يوجد تراجع في عوامل الاندماج والهوية الوطنية على حساب الهوية الفرعية، نظرا لأن المجتمعات بما فيها المجتمع الليبي بأكثر حدة من يعاني من التعدد العرقي، حيث قام النظام الليبي باستمالة بعض القبائل للمصالحة واضطهاد البعض الآخر، خاصة في المناطق الشرقية يعني سياسة التميز به التي قام بها القذافي في تجاه مكونات المجتمع القبائل والعشائر دفع بالفئات المضطهدة سياسيا واجتماعيا أو اقتصاديا إلى التخلي عن الهوية الوطنية والمحاولة للانفصال عن الدولة المركزية، وهذا ما لوحظ في المدن الشرقية الليبية المتميزة بالتمرد[2].

الأسباب الخارجية :

إقليميات تأثر الباب الليبي بالربيع العربي المطالب بالمزيد من الحريات الذي أسقط نظامين استمرا في الحكم لأسباب عديدة– تونس ومصر– وهي عوامل محفزة لليبيين بعد

[1]– حمومة صباح: **مرجع سابق**، ص 110–112 .

[2]– نفس المرجع: ص 113 .

نجاح الانتفاضتين الجاريتين الغربية والشرقية، للضغط أكثر للإطاحة بالقذافي الذي أحكم الخناق على شعبه كذلك نجد عامل آخر هو تصاعد دور القوى الخارجية والإقليمية، حيث عرفت منذ القدم تدخلات أجنبية من خلال المباشرة، أو دعم الحركات الانفصالية ...، أو الضغط على الحكومات تحت غطاء حقوق الانسان ونشر الديمقراطية ... والتي زادت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 [1]، بمبرر مكافحة الإرهاب ومواجهة العابرة للدول (كالهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة) وهناك أيضا تأثير القوى الاقليمية (ايران، تركيا) فإيران كانت قائدة المعسكر للسياسات الامريكية في المنطقة، من خلال دعمها للحركات الراديكالية مثل حزب الله لبنان، حركة حماس في فلسطين، الحوثيين في اليمن، مع دعم النظام السوري أدى إلى صراعات بين التيار المحافظ (المملكة العربية السعودية ومصر) المساند غربيا، وبين التيار الراديكالي المساند ايرانيا، مما أنتج حركات مواجهة الدول ومطالبة الاستقلال وهناك من يعتقد أن ما حدث في المنطقة العربية يعود للترتيبات الدولية المتسمة بغياب العدالة، وعدم وجود حلول للصراعات في المنطقة وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي، وأيضا السياسة الغربية المركزة على معايير ازدواجية في التعامل مع القضايا الدولية وهذا ما أنتج علاقة عدائية بين الغرب والمسلمين[2]حسب نظرية الدومينو كمفهوم ارتباط بالصاموئيل الذي اعتبر أن العالم سيشهد موجات من المد الديمقراطي وذلك في نهاية القرن 20 م وهذا ما نلاحظه في الاوضاع العربية ابتداءا من 2011، وهي انتقال عدوي (الثورة) بين الأخطار العربية نظرا للميزات المتقاربة لأنظمتها الاستبدادية[3].

---

[1]– مينا شحاتة وتوحيد مريم: " **محركات التغير في العالم العربي** "، السياسة الدولية المجلد 46، العدد 184 أبريل 2011، ص 11–12 .

[2]– جيهان الحديدي: **المؤتمر السنوي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية خرائط استراتيجية جديدة**، السياسة الدولية المجلد 46، العدد 186، اكتوبر 2011، ص 175 .

[3]– امال حمادة: **ابعاد التغير في السياسة الخارجية خلال مرحلة ما بعد الثورة اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية**، ملحق السياسة الدولية، العدد 184، ابريل 2011، ص 24 .

المطلب الثالث : دور التفاعل الخارجي في مسار الأزمة

تميزت الانتفاضة في ليبيا، بتدخل أطراف خارجية في الأزمة، إذ فتح القرار 1973 الصادر عن مجلس الأمن في 17 مارس 2011 المجال للحلف الأطلسي لشن حملة ضد النظام الليبي، والذي ساهم بدور كبير في مساعدة المعارضة على الإطاحة بنظام القذافي في 20 أكتوبر 2011 فلقد طلبت الجامعة العربية من مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إقليمية ودولية لشرعية التدخل في ليبيا، ومن بين الدول المتحالفة الذي شكلته فرنسا بفهم كل من بلجيكا، كندا، الدانمارك، ايطاليا وقطر وهي الممثل الوحيد للعرب والمشارك في عملية الأوديساب الإضافة إلى النرويج والولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل وكذلك بحجة حماية المدنيين والحظر الجوي في ليبيا[1]، إلا أنه وبالنظر إلى الموقع الاستراتيجي لليبيا والإمكانيات النفطية التي تزخر بها، ويبدو إن التحمس في التدخل بالصورة التي بدت على الميدان أخيرا ينطوي على عوامل مصلحية أكثر منها تحقيق السلم والأمن الدوليين وحماية الشعب الليبي[2]إلا أن الدخل في ليبيا كان له تأثير على المناخ الأمني الإقليمي على اعتبارات أن لك التحولات أفرزت اختلالات أمنية واستراتيجية في المنطقة، نتج عن تقاطع الأدوار المحورية للقوى العظمى مما جعل فرنسا تسعى لإعادة ملأ الفراغ وحماية مصالحها ونفوذها عن طريق التدخل العسكري المباشر كأداة فعالة لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة[3].

---

[1]– بن بتقة نور الهدى: **الازمة الليبية وانعكاساتها على الامن القومي الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، (2011–2015) ص 62

[2]– ادريس لكريني: **فرص ومخاطر التدخل الدولي في ليبيا مبنى الحرية**، 3 ابريل / نيسان 2011 http://minbaralhurriyya.arg/index-php/archives/4898

[3]– عبد العزيز لزهرّ : **التدخل في ليبيا ومالي، أدى الى هشاشة واختلال نظام الامن الجماعي في شمال افريقيا والساحل** : يومية الشعب، 6 افريل 2011 //www.ech-chaab.com/ar/widgett it/item/22620:http

إلا أن التدخل الدولي كان له انعكاسات سلبية أن تحول إلى تدخل بقوات برية على الأرض، اذ سيتحول التدخل الى احتلال منافيا ينص قرار مجلس الامن 1973 بعد احتلال اراضي ليبية وعليه سيتحول الراي العام الليبي الى مقاومة الاحتلال، ولذلك يرجع خيار أن يتولى الليبيون تغير النظام بعد تمكين القصف من اضعاف القدرة العسكرية لنظام القذافي[1].

وقد يؤدي التدخل الاجنبي في قضايا المنطقة إلى خلق مناخ مناسب لتوسيع نشاط القاعدة في المغرب العربي وشمال افريقيا، كما حصل في العراق، الا أن هذا التدخل الغربي سيعطي مبرر لنشاط الجماعات الجهادية المعادية للغرب بالإضافة إلى جو الفوضى السائدة في ليبيا نتيجة الحرب الأهلية، وهي عوامل ستوفر البيئة المناسبة لنشاط هذه الجماعات المتطرفة[2]، وكذلك من خلال دعم الثوار بكل انواع الدعم والسلاح والجنود على الارض حتى بعد ما رفضوا عرض النظام وقف اطلاق النار والتفاوض وهو ما كان من شأنه تقليل الضحايا وحماية المدنيين، والحقيقة أن ليبيا ليست بأحسن حال مما كانت عليه عيشة التدخل الغربي، لأن نتجاهل المسؤولون الغرب اليونان ما نجم عن تدخل حلف الناتو في ليبيا ولد أوضاعا مشابهة لتلك التي عرفتها الصومال من انتشار رهيب للسلاح والميليشيات المتنافسة.

وفي النهاية نلاحظ أن التدخل قادة إلى اطالة أمد الصراع أو الحرب الأهلية ستة أضعاف وضاعف عدد الخلايا ما بين سبع الى عشر مرات، ليقود في النهاية الى تكريس المزيد من انتهاكات حقوق الانسان والمعاناة الانسانية والتطرف والانتشار المخيف للسلاح في ليبيا، واقليميا بما يهدد الامن الاقليمي والعالمي بدرجة غير مسبوقة[3].

---

[1]– تقرير، **التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، 2011، ص 5 .

[2]– احمد ادريس: مرجع سابق، ص 4 .

[3]– يوسف محمد الصواني: **الولايات المتحدة وليبيا : تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي**، مجلة المستقبل العربي، جامعة طرابلس، ليبيا، 2011 .

الفصل الثالث

مساعي الدبلوماسية لتسوية الأزمة الليبية

المبحث الأول: الحراك الدبلوماسي الجزائري اتجاه الزمة في ليبيا

المطلب الأول: موقف الجزائر من الأزمة الليبية

المطلب الثاني: المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية

المبحث الثاني: دور الأفعال وانعكاسات الأزمة الليبية على الجزائر

المطلب الأول: المواقف الدولية والإقليمية من مبادرة الجزائر

المطلب الثاني: تأثيرات الزمة الليبية على الجزائر.

تمهيد:

تتميز الجزائر عن غيرها من البلدان بسياستها الثابتة إزاء القضايا الدولية والإقليمية، وجهودها بتسوية النزاعات بالطرق السلمية، حيث تهدف لإيجاد حل وقف الأزمة من خلال خطة عمل تقوم على الحل السياسي السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي الذي تقترحه دول أجنبية أخرى عربية، وقد حاولت الجزائر حل الأزمة الليبية بالطرق السلمية وذلك بإطلاق مبادرة لحل الأزمة وهذه المبادرة لقيت ترحيبا كبيرا من الأطراف الليبية من أجل تجنب المخاطر والتهديدات القادمة من هذه الأزمة .

المبحث الأول: الحراك الدبلوماسي الجزائري اتجاه الأزمة في ليبيا

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى موقف الجزائر من الأزمة الليبية الثابت، وكذلك مبادرة الجزائر لحل هذه الأزمة التي لاقت ترحيبا دوليا وإقليميا.

المطلب الأول: موقف الجزائر من الأزمة الليبية

لم يحد الموقف الجزائري من الأحداث الليبية عن المبادئ العامة التي تحكم السياسة الخارجية الجزائرية القائمة على الحص عليها وهي:

- مبدأ حسن الجوار الإيجابي، القائم على المساهمة في مساعي إنهاء النزاعات الإقليمية، وتعزيز أطر التعاون الجهوي.
- مبدأ عدم التدخل في شؤون الداخلية.
- مبدأ عدم لمساواة بالحدود واحترام السلامة الترابية للدول.
- ومبدأ حل النزاعات بالطرق السليمة.

وهي المبادئ التي دفعت الجزائر إلى الإسراع إلى إيجاد حل سلمي يقي ليبيا من خطر التدويل والتدخل الأجنبي الذي لن يزيد الوضع بها إلا تعقيدا، فضمت الجزائر صوتها إلى صوت الإتحاد الإفريقي، لتوافق مواقفه مع القرارات، "**منظمة الأمم المتحدة**"، كما أشار إليه الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الإفريقية والمغاربية "عبد القادر مساهل"، بقوله: "خارطة الطريق التي اقترحها الإتحاد الإفريقي للخروج من الأزمة في ليبيا تتضمن آلية مراقبة وقف إطلاق النار .... وهو الاقتراح الذي من شأنه منح قيمة إضافية خاصة وأنه لا توجد

خلافات على المستوى الدولي حول ضرورة وقف اطلاق النار فقرار مجلس الامن الدولي رقم 1937 يدعو إلى وقف إطلاق النار"[1].

إلا أن الأزمة الليبية من بين أكثر الأزمات تعقيدا التي واجهتها الجزائر بفعل تعقيداتها السياسية والإقليمية ودخول أطراف أجنبية، وهذا ما جعل موقف الجزائر غامضا ومغلقا بالاستمساك بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا ما جعل بعض القوى السياسية والآراء المراقبة للمواقف التي طرحتها الجزائر بشأن الأزمة الليبية على أن هناك اخفاق كبير للسلطات الجزائرية على الصعيد قراءة ومعالجة معطيات الأزمة الليبية وتقدير التوقعات المستقبلية منذ بداية الأزمة في ليبيا في 17 فبراير 2011، ولقد ركزت في الغالب على مسألة منع التهريب ووصول السلاح إلى قاعدة المغرب الإسلامي، وأهملي الجوانب السياسية واستراتيجية مستقبلية لها بالغ الأثر على الجزائر إقليميا[2].

وسبب غموض المواقف الجزائرية بدأت الاتهامات تكال الجزائر من المعارضة الليبية التي رأت بأنها تساند القذافي، على تمويله بالجنود المرتزقة الأفارقة إلى ليبيا، على الرغم بأن الجزائر أوضحت موقفها الذي عبر عنه "أحمد أويحيى" بقوله: **موقفنا واضح ويقوم على مبادئ معروفة نحن نلتزم قرارات مجلس الأمن وموقف الإتحاد الإفريقي الداعي إلى وقف إطلاق النار والمعارك والحل السياسي للنزاع ... إن الجزائر تعترف بالدول وليس بالأنظمة وهذا ما تم تسجيله مع أحداث في تونس ومصر والعلاقات الجيدة التي تربطنا بالحكومتين الجديدتين**".[3]

---

[1]– تصريح وكالة الأنباء الجزائرية: بتاريك 06 ماي 2011، تم الإطلاع عليه يوم 03 أفريل 2016 عن الموقع:
http://www.ops.dz

[2]– عثمان الحياتي: انشغال أمني وتردد سياسي مغلق بمبدأ أعدم التدخل ، بتاريخ 2011/08/23، تم الاطلاع عليه يوم، 03 أفريل 2016، عن الموقع .
http‹//arabic.people.com.en/31662/74341990/.html

[3]– منصور لخضاري: **استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر، 2006، 2011**، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر2012، ص ص 436-437.

وكذا أكد وزير الشؤون الإفريقية والمغاربية الجزائرية عبد القادر مساهل مجددا موقف بلاده الثابت إزاء الأزمة في ليبيا والقائم على استراتيجية السلم للتوصل إلى حل سياسي مشيرا إلى أن بلاده تدعم خارطة طريق الاتحاد الإفريقي[1].

وأن موقف الجزائر لا الجزائر لا يعتريه أي غموض وأن الحياد لا يعني المتواطئ مع نظام معمر القذافي.

وأضاف إلى أن الموقف الذي اتخذته الجزائر في بداية النزاع "**راجع ببساطة لكونها أعربت عن آمالها ان تسوية القضية الليبية عن طريق السلم ودون التدخل الأجنبي**"[2].

وقد أيدت الجزائر الاتحاد الإفريقي بتأييد من قبل العديد من الدول الإفريقية ومنها الجزائر حيث أكدت على "ضم صوتها إلى صوت الاتحاد الإفريقي للدعوة إلى وقف فوري لكل أعمال العدائية وإطلاق حوار جامع بين الطراف الليبية من أجل اتفاق حول أطر لتسوية الأزمة وقد جاء تأييد الجزائر لتلك المبادرة نتيجة الاتهامات التي وجهت للجزائر من قبل"[3].

الثوار الليبيين محاولين الزج بها في صراعاتهم، فادعوا بأنها تؤمن نقل المرتزقة الأفارقة إلى ليبيا، وهذا ما كذبته الجزائر، ونفته الولايات المتحدة الأمريكية على لسان "العميد كارتوهام" (crterham) القائد الأعلى للقوات الأمريكية لإفريقيا (أفريكوم) بقول "**لا وجود للمرتزقة أرسلتهم الجزائر في ليبيا ... لم أرى شيء رومي أو أي تقرير يتحدث عن ارسال الجزائر لمرتزقة إلى ليبيا**"[4].

---

[1]– الجزائر تأكد مجددا موقفها الثابت القائم على استراتيجية السلم، إزاء الأزمة الليبية، بتاريخ 2011/07/08، تم الاطلاع عليه، يوم 10 أفريل 2016، عن الموقع: http://arabic.people.com.en/31662/74341990/.html

[2]– النزاع في ليبيا موقف الجزائر لا يعتريه أي غموض، وزارة الشؤون الخارجة، تم الاطلاع عنه في 11 أفريل، 2016، في موقع : http://www.mae.gov.dz.artiche/3822.expx

[3]– مني حسين عبيدة: **مرجع سابق**، ص 41.

[4]– تصريح منقول عن وكالة الأنباء الجزائرية، **ندوة صحفية بمقر السفارة الأمريكية بالجزائر**، بتاريخ 01 جوان 2011، نقلا عن: Idme.

وبعد أن سقوط نظام معمر القذافي، عاد الدفأ والتقارب ليميز العلاقات الجزائرية الليبية، وهو التقارب الذي أرجعته الجزائر إلى مواقف الاتحاد الإفريقي الملتزمة بالانسجام معها كما صرح به وزير الشؤون الخارجية "مراد مدلسي"، في 02ديسمبر 2011، بقوله **"بناء على إلتزامات المجلس الوطني الانتقالي والمواقف الذي عبر عنها الإتحادالاقريقي فإن العلاقات شبه رسمية التي كانت تقيمها الجزائر مع مجلس الوطني التنفيذي الانتقالي الليبي "محمود جبريل" أن عبر عنه في تصريح له لجريدة "الشروق اليومي" الصادرة بتاريخ 23 أوت 2011: أريد أن أوكد أنه خلال الأشهر الماضية شاب هذه الفترة الكثير من الغلط وعفت العلاقات الكثير من التقارير، البعض منها صحيح والآخر غير صحيح، لكن ما أريد قوله أن العلاقات بين البلدين تاريخية يمكن أن تنفصل بسبب هذه المرحلة أن نعيق حركة التاريخ بين هذين الشعبين الأكثر اقترابا في الطباع في شمال إفريقيا"**[1].

المطلب الثالث: مبادرة الجزائر لحل الأزمة الليبية:

تعتبر مبادرة الجزائر التي قدمت من أجل حل الأزمة الليبية بالطرق السليمة وتفعيل سبل الحوار الشامل بين الأطراف الليبية، التي لاقت دعما دوليا وإقليميا، والتي يراد منها اشتراك كافة الأطراف دون إقصاء، باستثناء المجموعات الإرهابية[2].

حيث قدمت الجزائر مبادرة لحل الأزمة خلال انعقاد اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى التابعة للإتحاد الافريقي المنعقدة بأديس أبابا يوم 25 مارس 2011، الموسع للشركاء، لا سيما منظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوربي والأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الدولي، والدول المجاورة لليبيا، وكذا شركاء آخرين (ألمانيا، والبرازيل، وبلجيكا، والهند، وتركيا، واليابان،

[1]– منصور لخضاري: **مرجع سابق**، ص 438.

[2]– تفاصيل المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية، تم الاطلاع عليها في 09 أفريل 2016، عن موقع :

http://www.elmouhimenet/?p=1170623

والنرويج، وكندا، ...) حيث كانت تمثل هذه المبادرة في سبع نقاط لحل الأزمة الليبية وتتمثل في:

1. تجديد الدعوة وتوقف فوري لإطلاق النار على كامل التراب الليبي والكف عن كامل الأعمال العسكرية.
2. الدعوة إلى إنشاء آلية للمراقبة والتأكد من وقف إطلاق النار[1].
3. السماح بالتنقل وفد اللجنة رفيعة المستوى إلى ليبيا من أجل ربط الحوار بين أطراف الأزمة.
4. دعوة منظمة الأمم المتحدة إلى التعاون وتنسيق الجهود مع منظمتا الإفريقية ولجنته.
5. إعطاء أولوية عاجلة للمساعدات الإنسانية للشعب الليبي، ومساعدة اللاجئين وإعادة دمج العمال المهاجرين اجتماعيا ومهنيا بعد أن حولته الأزمة إلى حالة فقر مدقع.
6. انشاء فريق عمل من الاتحاد الإفريقي يتولى تقديم مقترحات حول السبل والوسائل الكفيلة بإيقاف حركة الأسلحة التي قد تسبب في زعزعة استقرار المنطقة.
7. دعوة شركائنا الإنخراط ودعم خارطة الطريق الإفريقية حتى يتم توجيه جميع الجهود نحو منهج واحد وبرنامج واحد، بغرض توفير شروط وظروف حل سياسي عن طريق الحوار والتشاور.

ولقد لقيت هذه المقترحات دعما كبيرا من المشاركين[2].

حيث أكد الوزير المكلف بالشؤون الخارجية المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل، بالجزائر العاصمة أن اجتماع الأطراف الليبية في الجزائر خطوة بالغة الأهمية، حيث أشار إلى أن الجزائر "**أجرت اتصالات مع كافة الأطراف الليبية واستقبلت العديد من الأطراف**

[1]– نبيل بوبيبة: **مرجع سابق**، ص 172.

[2]– المرجع نفسه: ص 173.

الفاعلة الليبية دون استثناء، عدا الجماعات المدرجة من قبل الأمم المتحدة في قائمة المنظمات الإرهابية".

وأن الجزائر تبذل جهودا كبيرة في إطار البحث عن حل سياسي للأزمة الليبية، حيث استقبلت الجزائر أكثر من 200 طرف ليبي فعال في سرية تامة من أجل توقيع اتفاقيات بين الأطراف المتنازعة، وأكد مساهل أنه لا يوجد هناك بديل للحل السياسي، وأن التدخل العسكري "دون جدوى"، مضيفا أن انعكاساته مجهولة لأنه لا يمكننا معرفة متى وكيف ستنتهي.

وذكر الوزير المنتدب بأن الجزائر واستقبلت مؤخرا عدة شخصيات "أشادت" بجهود الجزائر في هذا المجال كما أبدت تأديتها لحل سياسي للأزمة الليبية وضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية[1].

واطلاق الجولة الأولى بين الأطراف الليبية التي اجتمعت يومية 10 و 11 مارس بالجزائر العاصمة خلال الجولة الأولى من المفاوضات قد رفضت أي شكل من أشكال اتدخل الأجنبي والتزمت بإيجاد حل سياسي للأزمة للحفاظ على سيادة ليبيا ووحدتها الوطنية والترابية.

وأجمع المشاركون في هذا الحوار الذي تم اطلاقه برعاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا على ضرورة إيجاد حل سياسي وسلمي "يمكن ليبيا من استعادة السلم والاستقرار".

كما رفضوا كل أشكال الإرهاب في ليبيا معربين عن ادانتهم للجماعات الإرهابية المسمات "داعش" وأنصار الشرعية والقاعدة مؤكدين على أهمية مضاعفة الجهود لمكافحة هذه الأفة، وبعد انتهاء الجولة الأولى انطلقت الجولة الثانية:

---

[1]– اجتماع الأطراف الليبية في الجزائر "خطوة بالغة الأهمية" لتسوية الأزمة، وزارة الشؤون الخارجية: تاريخ الاطلاع: 2016/03/11. عن الموقع: http://www.mal.gov.dz/neus_articl/2838.expx

حيث أكد وزير الشؤون الخارجية رمضان لعمامرة بالجزائر العاصمة أن الأشواط التي قطعت خلال الجولة الثانية من الحوار الوطني الليبي بين قادة الأحزاب السياسية الليبية والنشطاء السياسيين الليبيين واعدة.

وبهذه المناسبة أشد الرئيس الدبلوماسية الجزائرية بكل القوي والشخصيات الليبية الذين جاؤوا "في جولتهم الثانية لتمكن من الحديث معا بهدوء ورصانة عن مقتضيات مصالحة وطنية وتشييد هيئات ديمقراطية قصد تمكين ليبيا من أحداث قطيعة نهائية مع ماض أليم".

واختتم الاجتماع الثاني للحوار الليبي الهادف إلى التواصل إلى تسوية الأزمة السياسية والأمنية في هذا البلد حيث تميزت بتحقيق تقدم هام بفضل تعاون الجزائر "المكثف" و"الثمين" بحثها المتواصل عن سبيل الخروج من حالة الفوضى التي تعيشها ليبيا من خلال حل يختاروه الليبيون بأنفسهم[1].

حيث أكد وزير الشؤون المغاربة والإفريقية مساهل أن دور الجزائر هو الوساطة في حل الأزمة، حيث رجعت الأطراف الليبية المشاركة في الاجتماع الثالث الذي عقب الجزائر لقادة ورؤساء الأحزاب السياسية والنشطاء الليبيين في إطار الحوار الشامل تحت رئاسة المبعوث الخاص للأمم المتحدة بليبيا، عكس الاجتماعات التي تبنتها دول أخرى، من أجل ايجاد حل سلمي للأزمة في ليبيا، كما أكدت أن نجاح المبادرة لن يكون إلا في الجزائر[2].

[1]– تسوية الأزمة في ليبيا: الأشواط التي قطعت في الجزائر العاصمة واعدة في 2015/04/15. وزارة الشؤون الخارجة، عن موقع: http://www.mae.gov.dz/neus_articl/2847.expx

[2]– زايد أفتيس: انطلاق اجتماع الجزائر لحل الأزمة الليبية، العدد 1433، 2015/03/10 عن الموقع: http://www.ennaharonline.com/ar/latestneues/236727.html

وأكد الوزير عبد القادر مساهل، أن مقف الجزائر الثابت يرمي إلى مساعدة كل الأشقاء الليبيين، وأن الجزائر على قناعة تامة أنه برغم من التعقيدات الوضع الليبي فالحل السلمي هو الحل الأوحد لا يوجد غيره، الكفيل بأن يحفظ لليبيا وحدتها وسلامة ترابها[1].

المبحث الثاني: ردود الأفعال وانعكاسات الأزمة الليبية على الجزائر:

من خلال هذا المبحث سنتناول أهم المواقف الدولية والإقليمية من مبادرة الجزائر، وتأثيرات الأزمة الليبية على الجزائر.

والمطلب الأول: المواقف الدولية والإقليمية من مبادرة الجزائر لحل الأزمة الليبية:

لقد استطاعت الجزائر في وقت مبكر أن تشحد الدعم الدولي لمسعاها في حل الأزمة الليبية سياسيا وإجراء حوار سياسي بين الفرقاء الليبيين برعاية أممية، وبذلك فهي نجحت في كسب تأييد دولي وإقليمي نذكر منها[2]:

المواقف الدولية:

موقف الولايات المتحدة الأمريكية: تم دعم موقف الجزائر بشكل تام من طرف الولايات المتحدة التي قدمت من خلال كاتبة الدول المساعدة المكلفة بالشرق الوسط، أن باترسون دعما للجهود التي بذلتها الجزائر من أجل البحث عن حل للأزمة الليبية بالتنسيق مع دول مجاورة والمبعوث الأممي في ليبيا ليو برنادينو، هذا وقد أشاد المشاركون خلال اجتماع مصغر انعقد بكتابة الدولة الأمريكية بجهود دول الجوار على وجه أخص مبادرة

[1]– استئناف الحوار الليبي ومساهل يصرح: الجزائر تريد مساعدة الليبيين وقيام حكومة وحدة يتطلب مشاركة الجميع: الاطلاع 2016/04/20: عن الموقع: http://www.ennaharonline.com/index.php/2014/8/23

[2]– الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة التحالفات العربية والدولية، تم النشر يوم 2015/10/07، وتم الاطلاع عليه يوم 11 أفريل 2016، عن موقع: http://elrael.com/are/watan/74053.html

الجزائر المتعلقة "بدعوة في أقرب الأجيال الزعماء الليبيين وممثلي مختلف القوى السياسية للمشاركة في حوار يسمح بالتواصل إلى مصلحة وطنية في هذا البلد".

موقف الاتحاد الأوربي: كذلك ثمن الاتحاد الأوربي من جهته المبادرة الجزائرية الرامية إلى جمع الفرقاء السياسيين الليبيين حيث صرح الناطق بسم الممثلة السامية للإتحاد الأوربي للشؤون الخارجية "مايكل مان" أن الاتحاد الأوربي مرتاح لهذه المبادرة وهي مستعدة للمشاركة فيها ودعمها[1].

موقف فرنسا: كانت تدعم التدخل العسكري ولقد عملت فرنسا على استغلال الوضع السياسي وعدم تدعي مبادرة الجزائر في تفعيل طرق السلمية والحوار الشامل وكذلك من أجل حماية مصالحها الضخمة والسياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية في منطقة الساحل الإفريقي، وترى بأن مبادرة الجزائرية ستزيد من تعميق جذور الأزمة وتشعب مشكلاتها واستعصاء إيجاد حل لها[2].

موقف إيطاليا: أكد جيرسيبي، في تصريح للصحافة عقب استقباله من قبل الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية أحمد سنوسي بريكس يقول "إننا ندعم المبادرة والمواقف الجزائرية وكذا الجهود المبذولة من أجل إيجاد حل في ليبيا".

ويتمثل موقف الجزائر في هذه المبادرة في رفض التدخل الأجنبي في ليبيا وتشجيع الحوار الشامل الذي يسمح بالتوصل إلى حل سياسي يسمح بعودة الاستقرار والسلم لليبيا.

---

[1]– تسوية الأزمة في ليبيا: مرافعة الدبلوماسية الجزائرية من أجل حوار شامل، وزارة الشؤون الخارجية، تم النشر يوم 2014/09/27، تم الاطلاع عليه يوم ،14 أفريل 2016، عن موقع

http://www.mae.gov.dz/nenes_articl/2814.expx

[2]– زرواق نصير: الجزائر والأزمة الليبية، تاريخ الاطلاع عليه يوم، 2016/04/28، عن موقع:

http://www.aljazeera.met/knoniledgegate/apinions/2014/11/04/

وبعد أن أبرز اهمية مبادرة الجزائر أشار جيوسيبي إلى أنها (مبادرة) تأتي لتعزيز مبادرة المبعوث الخاص الأمين العام الأممي برناردوليون الذي يعمل لصالح إيجاد حل في ليبيا.

وقال أن الجزائر وإيطاليا جد منشغلان بالوضع في ليبيا وكذلك الأسباب مختلفة لأن الاستقرار في ليبيا يعني أيضا الاستقرار في الجزائر وإيطاليا[1].

المواقف الإقليمية:

موقف الاتحاد الإفريقي: دعم الاتحاد الافريقي مبادرة الجزائر في تمسكها وحرصها على إطفاء النار التي تحرق ليبيا، هو الذي يزكي مبادرتها لإطلاق حوار يجمع مختلف أطراف الأزمة الليبية، وسد أي منفذ لتدويلها أو جعلها ذريعة للتدخل العسكري المدمر ومثلما يدعم جهودها السلمية في تسوية الأزمة في شمال مالي، وها هو الإتحاد الافريقي يشد على يد الجزائر الممدودة إلى الأشقاء في ليبيا قصد انتشالهم من خطر الانزلاق إلى حرب أهلية المفروغ منه أن الاتحاد الإفريقي يثق كل الثقة في نزاهة ومصداقية الجزائر، ويدرك جيدا بأنه يمكن أن يعول عليها باعتبارها ستكون وسيطا نزيها يقف على مسافة واحدة بين فرقائها ليبيا، أيضا لأنها صادقة في مسعاها ولا ترمي من ورائها إلا لتحقيق المصلحة الليبية ووقف الحرب[2].

موقف تونس: أعلن وزير الخارجية التونسي المنجي حامدي، دعم بلاده للمبادرة الجزائرية بشأن حل الأزمة في ليبيا وجاء ذلك في تصريحات أدلى بها حامدي للصحفيين

---

[1]– جيوسيبي وتشينوغويما لدي: إيطاليا تدعم مبادرة الجزائر في ليبيا في إطار الدول المجاورة، تم نشره يوم 2014/09/25 وتم الاطلاع عليه يوم 2016/04/28 عن موقع:
http://www.radioalgerie.dz/neues/ar/article/2014925_thml

[2]– فضيلة دفوس: أي دور للاتحاد الافريقي في حل الأزمة الليبية، جريدة الشعب، العدد 17011 تم النشر 2014/10/21 وتم الاطلاع عليه يوم 28 أفريل 2016 عن موقع :
http://www.ecla_chads.com/are/widgetkit.item/2077

عقب محادثات أجراها مع نظيره الجزائري رمضان لعمامة في إطار زيارة يقوم بها إلى الجزائر وقال رئيس الدبلوماسية التونسية: "تونس تدعم بصفة كاملة المبادرة الجزائرية حول الزمة الليبية".

حيث أضاف : "البلدان لها نفس التصور ونفس الخيار بشأن ليبيا والمتمثل في دعم وتشجيع الإخوة الليبيين على المصالحة والحوار بغية التوصل إلى حل سلمي للأزمة"[1].

موقف مصر: لم ترحب مصر بالبادرة الجزائرية من أجل حل سلمي، بل دعمت التدخل العسكري، لأنها وجدت متنفسا لها لتصدير مشكلاتها تحت عنوان "محاربة الارهاب" خدمة لأجندة سياسية واقتصادية، وهو ما يعبر عنه ضربا للمبادرة الجزائرية التي وجدت ترحيبا اقليميا ودوليا وإشادة من الأمين العم للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص إلى ليبيا[2].

المطلب الثاني: تأثيرات الأزمة الليبية على الجزائر:

يرى الدكتور برقوق أن ما سوف يقع مستقبلا في ليبيا ليس فقط لرموز النظام ولكن لأي انهيار استقرار في بلد ما يجعله يغرق في بحر من الدماء ويشهد تقهقرا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، كما انتشرت الأزمة ودامت كلما اكتشفت مناطق رمادية مع انتشار كبير للحركات الاجرامية والارهابية ستأثر حتما على دول الجوار.

وهو ما أدى بالجزائر إلى ادراك الخطر القادم من الأزمة الليبية ويعبر عنه وزير الخارجية بقوله: "**الأزمة الليبية والتدهور الذي سجلته في هذا البلد لا سيما فيما يتعلق بالانقسام الداخلي والحصول على الأسلحة كان جليين منذ البداية بما جعل الخطر الأمني يبدو كتهديد حقيقي، وقال محذرا لم تكن هناك مغالاة في تقدير الخطر من طرفنا ونحن**

---

[1]– تونس تدعم مبادرة الجزائر لحل الأزمة الليبية، جريدة الكترونية، نشر يوم 2014/11/06 تم الاطلاع عليه يوم 10 أفريل 2016، عن موقع : http://www.com/tumixope/56408

[2]– زرواق نصير: مرجع سابق.

اليوم نكاد نوقن أن ما يحدث في ليبيا سيكون له عواقب وخيمة، ليس فقط على الجزائر ولكن بالنسبة للدول المجاورة الأخرى ".[1]

1- التأثير المباشر:

يتمثل في الانقلاب الأمني على طول الشريط الحدودي الجزائري الليبي، وما قابله من ضعف ليبي (بسبب الاقتتال وبعدها بسبب عدم تحكم السلطات الناشئة في الوضع الأمني المنفلت) ما استلزم توفير امكانات استثنائية مادية وبشرية لتأمين الحدود والتصدي لكل اختراق غير شرعي لها.

وكخطوة احترازية قامة الجزائر بتعزيز الأمن على حدودها، غير أن توقيع ليبيا لاتفاقية تعزيز التعاون الثنائي لمراقبة الحدود البيرة الليبية، مع فرنسا بتاريخ 2012/02/25، بجعل الجزائر وجها لوجه مع القوات الأجنبية في المنطقة وهو الأمر الذي كثيرا ما عبرت عن رفض حدوثها الجزائر خاصة وقد اعتبر جيرارد لونغي ووزير الدفاع الفرنسي عقب توقيه على الاتفاقية بطرابلس بأن التعاون بين ليبيا وفرنسا هو مشروع يمتد على المدى الطويل جدا.

2- تأثيرات غير مباشرة:

تتمثل في آثار الأزمة وانعكاسها على منطقة الساحل الافريقي الذي تربط به الجزائر جيوسياسيا (جغرافيا وبشريا)، وجيواستراتيجيا، وهي الأثار التي كانت مسرحة لها بصفة أكثر جلاء وتطورا، تردي الوضع الأمني والسياسي في مالي ما كان له بدوره الانعكاسات المباشرة على الأمن الوطني الجزائري.[2]

[1]- نبيل بو بيبة: **مقاربة الجزائر اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 79.

[2]- منصور لخضاري: **مرجع سابق**، ص 438-439.

كذلك يمكن اضافة التهديدات الأخرى التي تعتبر مهددة للأمن القومي الجزائري وخاصة الأمن الاقليمي ككل والتي يمكن حصرها في:

– عدم قدرة السلطة الجديدة في المجلس الوطني الانتقالي من حراسة مخازن السلاح في الشرق لليبيا المليئة بالذخيرة وأنواع مختلفة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة، نظرا للصفقات العسكرية التي ربطة القذافي مع مصدري السلاح خاصة روسيا[1].

انطلاقا من هذا الوضع المتأزم بفعل انتشار السلاح في ليبيا وتهديده لأمن ليبيا أولا ودول الجوار ثانيا، فحسب الأرقام الأولية لعدد الأسلحة المهربة المقدرة بـ 1000 صاروخ أرض وجو[2].

من هناك أكدت الجزائر في الندوة الدولية لمكافحة الإرهاب التي عقدت في الجزائر العاصمة في 2011/09/07، على خطورة الوضع في المنطقة، وفيها أرادت الجزائر بحث ثلاث قضايا تواجهها في منطقة الساحل: الإرهاب، الجريمة، التخلف، الإقتصادي ومن خلال وضع المجموعة الدولية في مسؤوليتها في تحمل تبعات قرارها بالتدخل العسكري في ليبيا، وهو الخيار المرفوض جزائريا، هذا من جهة ومن جهة أخرى سعت من خلال ندوة كسر الحصار الدبلوماسي الذي فرض عليها بعد موقفها المتحفظ على طريقة احداث تغيرات في ليبيا[3].

لتقييم أضرار نتشار السلاح الليبي على الجزائر تم تشكيل لجنتي خبراء وأمن عسكريين بطلب من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، كلفت اللجنة الأولى المكونة من خبراء في

---

[1]– الوكالات، تخوفا من انتقالها بطريقة غير شرعية إلى دول الجوار: مخازن الأسلحة من دون حراسة في صحراء ليبيا، الشروق، عدد 3446، في 2011/10/08، ص 15.

[2] –Samia lokomankhelil, u les armes de kadhafi: un arsenal qui fait peur; le magazine l'afrique; n 24; jan-fieu 2012; p 26.

[3]– عاطف قدارة: الندوة الدولية حول مكافحة الارهاب: رهان الجزائر لتسوية المخاوف من أزمة ليبيا وفك الحصار الدبلوماسي، الخبر العدد 9468، في 2011/09/07، ص 05.

مكافحة الإرهاب والتسليح بتقدير حجم السلاح المهرب من معسكرات الجيش الليبي التي تباع في السوق السوداء للمجرمين والجماعات المسلحة خاصة صاروخ سام 7 واستريلا 2 وهو صاروخ دفاع جو يحمل على الكتف، وحسب مصادر غربية فإن نظام القذافي يمتلك كمية غير معروفة من هذا النوع وهو أمر لا يهم دول التحالف بقدر ما يهمها استمرار الدمار لكسب صفقات استثمار في البنى التحتية في ليبيا.

أما اللجنة الثانية فشكلتها هيئة الأركان للجيش الوطني الشعبي وتهتم بدراسة أسباب اخفاق السلاح الروسي للتصدي للهجمات الأطلسية لهذا تم اقرار توقيف استيراد السلاح الروسي إلى حيث التأكد من سلامة وفعالية من حيث تعاني الجزائر، من مشكلة في الحصول على سلاح متطور من الغرب بفعل التحفظات الإسرائيلية في نقل التكنولوجيا الدفاع المتطورة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول العربية[1].

ومن جهة أكد المحلل السياسي الجزائري الدكتور مصطفى صايح أن هذا السلاح يمكن أن يحدث أضرار في القدرات الدفاعية للدولة وأن الجماعات المسلحة تستغل هشاشة الوضع في المنطقة لتعزيز صفوفها بالسلاح الذي تقتنيه من السوق السوداء وع صعوبة تحديد أضرار انتشاره بدقة، لذلك على الجزائر تكثيف عمليات المراقبة في اطار تنسيق مع دول الميدان والاعتماد على المقاربة الميدانية لاستئصال التهديدات الأمنية في المنطقة وفي هذا الصدد قال: "**يعتبر الحل الأفضل لأن المنطقة تحتاج إلى إدماج اجتماعي واقتصادي في غياب هذه التنمية ويبقى صعبا التحكم في الوضع** "[2].

---

[1]– محمد بن أحمد: **بطلب من رئيس عبد العزيز بوتفليقة لهيئة أركان الجيش: ضراء عسكريون لتقديم الضرر الأمني على تهريب السلاح الليبي على الجزائر**، الشروق، عدد 6361، 2011/05/21، ص 06.

[2]– زهير أيت سعاد، الدكتور صايح: **السلاح الثقيل المهرب من ليبيا قادر على تدمير القوى الدفاعية للدولة**، الأيام، تاريخ الاطلاع عليه يوم 2012/08/28، عن موقع: http://www.elayem.com/2011/11/11/html

الخاتمة

الخاتمة:

اعتمادا على ما تم تناوله في الفصول الثلاث السابقة حول موقف السياسة الخارجة الجزائرية من الأزمة الليبية ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع نستنتج ان تطور الدبلوماسية الجزائرية كان لها دور كبير في اكتسابها مكانة هامة دوليا وإقليميا.

ورغم التغيرات الحاصلة على الساحة الإقليمية الدولية إلا أن الجزائر بقيت محافظة على مكانتها السياسية ومواقفها الثابتة إزاء الأزمات الدولية والإقليمية والتي يعتبرها البعض غامضة وفاقدة للشرعية، إلا أن الجزائر متمسكة بمبادئ ثابتة وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، وعدم المساس بسيادة الدولة، وهذا ما نلاحظه على موقف الجزائر على الأزمة الليبية وهو عدم التدخل لأنها أزمة داخلية تخص الشعب الليبي وحده، رغم أنها تشكل تهديدا لأمنها القومي، حيث وضعت الجزائر اجراءات أمنية استثنائية على حدودها مع ليبيا، خاصة في ظل انتشار السلاح والجماعات الإرهابية التي ازدادت مع التدخل العسكري الذي رفضته الجزائر منذ بداية الأزمة الليبية وطالبة بالتسوية بالطرق السلمية وجمع الأطراف المتنازعة، وان التدخل العسكري يزيد من تعقيد وتفاقم الوضع في ليبيا، وهذا ما أصبحت عليه اليوم بعد التدخل العسكري فإن مستقبلها يبدو غامضا.

أما الموقف الجزائري فهو موقف ثابت وغير محايد وليس غامضا لأن الجزائر لا تقف مع طرف ضد طرف أخر، وهي تفضل الطرق السلمية لحل النزاعات الإقليمية، ولذلك أطلقت الجزائر مبادرة لحل الأزمة الليبية التي لاقت ترحيبا دوليا واقليميا وقبولا من الأطراف الليبية من اجل حل سياسي.

غير أن مبادرة الجزائر لا تزال تواجه صعوبات بسبب ارتباط بعض أطراف الأزمة بأجندات خارجية وبسبب الخلفية التاريخية وهذه المبادرة تهدف تشجيع الحوار بين القبائل والأطراف الفاعلة في الساحة السياسية الليبية، وأشارت المبادرة الجزائرية إلى ضرورة تشكيل قوى نظامية، رغم الصعوبات المهمة خصوصا مع سيطرة المجموعات المسلحة القائمة،

والتي تقوم بدور مثر على الساحة العسكرة الليبية، وأن موقف الجزائر مبني على مبادئ ثابتة ورئيسية وكذلك يمكن تفسيره من خلال أربعة عوامل:

أولا: الجزائر تعارض التدخل الأجنبي مهما كانت الذريعة.

ثانيا: بحكم جوارها فإن دعم أي طرف ضد طرف أخر يقحمها مباشرة في الصراع ويعرض ترابها لمخاطر أمنية.

ثالثا: يبدو أن موقفها يقوم على إدراك سياسي مفادها أنها لن تتضرر لا في حال بقاء القذافي ولا في حل رحيله، وبالتالي لا توجد مكاسب سياسية متوقعة تبرر دعم أحد طرفي الصراع.

رابعا: تبدو أنها معنية بهموم الداخل فالنظام في وضعية صعبة بسبب من انفجار الشعب.

ويبقى موقف الجزائر واضحا وضوح الشمس رغم تعدد الاتهامات إلا أن الجزائر تبادر في حل الأزمة وتشجيع المصالحة الوطنية لأنها السبيل الأمثل لحل الأزمة الليبية.

قائمة المراجع

الكتب:

1. زايد عبد الله مصباح، السياسة الخارجية ، طرابلس ،جامعة الفاتح ، د س ، د ط.
2. عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية، الجزائر، دار هومة للطباعة والتوزيع، 2010.
3. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الاردن، دار زهراء للنشر والتوزيع، 2009.
4. محمد سيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.
5. حسين بوقارة ،السياسة الخارجية ،دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل ،الجزائر، دار هومة للطبع، ط1، 2012.
6. إسماعيل العربي، **العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، .
7. أحمد عميراوي، **محاضرات من تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والوزيع، ط3، 2004.**
8. عبد الرحمان بن محمد الجيلاني، **تاريخ الجزائر العام، الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ج4، 1994.
9. منور العربي، **تاريخ الجزائر في القرن التاسع عشر**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، المعرفة، 2006.
10. أبو قاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
11. عمار بحوش، **التاريخ السياسي من البداية إلى غاية 1962**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
12. الأمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1962/1919)**.، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
13. إبراهيم ماسي، **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962**، الجزائر، دار هومة، 2007.

14. الفضيل الورتلاني، **الجزائر الثائرة**، عين مليلة الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ص 226.

15. محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية والصراع القوي في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية– الإرترية**، دار الجيل للنشر والطباع والتوزيع، ط1، 2004.

16. محمد شريف جاكو، العلاقات السياسية بين التشاد وليبيا قضية أوزو من 1970 حتى 1990، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1998 .

المذكرات والأطروحات،

1. علالي حكيمة، البعد الامني في السياسة الخارجية –نموذج الجزائر، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010–2011.

2. زهرة مناصري، **البعد الأمني في السياسة الجزائرية الخارجية إتجاه الساحل الإفريقي دراسة حالة مالي، 2013/2010**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسة، جامعة الجزائر، ديسمبر، 2014.

3. العيب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار المنظمة الاتحاد الإفريقي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011/2010.

4. محمد مسعود بو بقطة، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي**، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ديسمبر 2014.

5. دالع وهيبة، **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية للجزائر، 2000/1999**، مذكرة لنيل الماجيستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007/2007.

6. إبراهيم مشعالي، وآخرون، **السياسة الخارجية الجزائرية في عهد أحمد بن بلة**، بحث في السياسة الخارجية الجزائرية، السنة الثانية ماستر، جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية، 2014/2013.

7. أحمد عميراوي، **دور حمدان خوجة في تطوير القضية 1827-1840**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 1983.
8. أحمد سيعود، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير اوطني من أجل 01 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002/2001.
9. أحمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954-1962، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007.
10. بونقطة محمد مسعود، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار جامعة الدول العربية، دراسة حالة المبادرة الجزائرية إصلاح جامعة الدول العربية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر، 2010/2009.
11. السعد الملاح، **تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005/2004
12. تسير ابراهيم قديح، التدخل الدولي الإنساني، دراسة حالة ليبيا، 2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2013.
13. باهي سمير، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على سياسات الخارجية للدولة المغاربية، دراسة نموذج ليبيا، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011/1010.
14. عبد الرؤوف محمد، أبو القاسم الأشخم، البعد القومي العربي للسياسة الخارجية الليبية، العلاقة بين النظرية والتطبيق، 1969-2010، دراسة مقدمة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط 2013، 2014.
15. زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط النظام القذافي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة بسكرة 2012/ 2013.

16. حمومة صباح، تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا وتأثيره على دول الجوار، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014.
17. حميدي حمزة، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القضايا الإفريقية – نموذج الصحراء الغربية – مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014.
18. بن بتقة نور الهدى، الازمة الليبية وانعكاساتها على الامن القومي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، (2011–2015).
19. منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني، 2006، 2011، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012.
20. نبيل بو بيبة، مقاربة الجزائر اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011/2010.

دوريات ومجلات:

1. مني حسين عبيد، أبعاد التغيير النظام السياسي في ليبيا، مركز الدراسات الدولية، العدد 51.
2. مجموعة الأزمات الدولية، الإحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الأوسط 7، فهم الصراع في ليبيا تقرير الشرق الأوسط رقم 107، 6 يونيو 2011، ص15.
3. منصور لخضاري، الأزمة الليبية وانعكاساتها على المنطقة الساحل الإفريقي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، مجلة علمية محكمة سنوية، تصدر عن جامعة الجزائر 3، العدد، 06، الجزء الثاني، جوان 2012.
4. عبد المنعم سعيد، الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد48، أفريل 2011، الأهرام.
5. محمد عاشور مهدي، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومصراتة المحتملة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، دون سنة نشر.
6. كفاح عباس رمضان الحمداني، حركة التغير في ليبيا، العراق، مركز الدراسات الإقليمية، 2012/10/08.

7. مينا شحاتة وتوحيد مريم " محركات التغير في العالم العربي "، السياسة الدولية المجلد 46، العدد 184 أبريل 2011.
8. جيهان الحديدي، المؤتمر السنوي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية خرائط استراتيجية جديدة، السياسة الدولية المجلد 46، العدد 186، اكتوبر 2011.
9. امال حمادة، ابعاد التغير في السياسة الخارجية خلال مرحلة ما بعد الثورة اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق السياسة الدولية، العدد 184، ابريل 2011.
10. تقرير، التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، 2011.
11. يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا ، تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مجلة المستقبل العربي، جامعة طرابلس، ليبيا، 2011 .

جرائد:

1. الوكالات، تخوفا من انتقالها بطريقة غير شرعية إلى دول الجوار، مخازن الأسلحة من دون حراسة في صحراء ليبيا، الشروق، عدد 3446، في 2011/10/08.
2. عاطف قدارة، الندوة الدولية حول مكافحة الارهاب، رهان الجزائر لتسوية المخاوف من أزمة ليبيا وفك الحصار الدبلوماسي، الخبر العدد 9468، في 2011/09/07.
3. محمد بن أحمد، بطلب من رئيس عبد العزيز بوتفليقة لهيئة أركان الجيش، ضراء عسكريون لتقديم الضرر الأمني على تهريب السلاح الليبي على الجزائر، الشروق، عدد 6361، 2011/05/21.

مواقع الالكترونية:

1. اجتماع الأطراف الليبية في الجزائر "خطوة بالغة الأهمية" لتسوية الأزمة، وزارة الشؤون الخارجية، تاريخ الاطلاع، 2016/03/11. عن الموقع،
http‹//www.mal.gov.dz/neus_articl/2838.expx
2. ادريس لكريني، فرص ومخاطر التدخل الدولي في ليبيا مبنى الحرية، 3 ابريل/ نيسان 2011

http‹//minbaralhurriyya.arg/index-php/archives/4898

3. استئناف الحوار الليبي ومساهل يصرح، الجزائر تريد مساعدة الليبيين وقيام حكومة وحدة يتطلب مشاركة الجميع، الاطلاع 2016/04/20، عن الموقع،
http‹//www.ennaharonline.com/index.php/2014/8/23

4. بدون كاتب، **الدبلوماسية الجزائرية**، الديوان الوطني للتكوين عن بعد، **ONFD، ص 3**، تم تصفح الموقع يوم 2016/02/11، http.www.onefd.edu.dz

5. تسوية الأزمة في ليبيا، الأشواط التي قطعت في الجزائر العاصمة واعدة في 2015/04/15. وزارة الشؤون الخارجة، عن موقع،
http‹//www.mae.gov.dz/neus_articl/2847.expx

6. تسوية الأزمة في ليبيا، مرافعة الدبلوماسية الجزائرية من أجل حوار شامل، وزارة الشؤون الخارجية، تم النشر يوم 2014/09/27، تم الاطلاع عليه يوم 14، أفريل 2016، عن موقع
http‹//www.mae.gov.dz/nenes_articl/2814.expx

7. تصريح منقول عن وكالة الأنباء الجزائرية، ندوة صحفية بمقر السفارة الأمريكية بالجزائر، بتاريخ 01 جوان 2011، نقلا عن، ldme.

8. تصريح وكالة الأنباء الجزائرية، بتاريك 06 ماي 2011، تم الإطلاع عليه يوم 03 أفريل 2016 عن الموقع،
http‹//www.ops.dz

9. تفاصيل المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية، تم الاطلاع عليها في 09 أفريل 2016، عن موقع ،
http‹//www.elmouhimenet/?p=1170623

10. تونس تدعم مبادرة الجزائر لحل الأزمة الليبية، جريدة الكترونية، نشر يوم 2014/11/06 تم الاطلاع يوم 10 أفريل 2016، عن موقع ،
http‹//www.com/tumixope/56408

11. الجزائر تأكد مجددا موقفها الثابت القائم على استراتيجية السلم، إزاء الأزمة الليبية، بتاريخ 2011/07/08، تم الاطلاع عليه، يوم 10 أفريل 2016، عن الموقع،

http‹//arabic.people.com.en/31662/74341990/.html

12. جيوسيبي بوتشينو غويما لدي، إيطاليا تدعم مبادرة الجزائر في ليبيا في إطار الدول المجاورة، تم نشره يوم 2014/09/25 وتم الاطلاع يوم 2016/04/28 عن موقع، http‹//www.radioalgerie.dz/neues/ar/article/2014925_thml

13. الدبلوماسية الجزائرية في في مواجة التحالفات العربية والدولية، تم النشر يوم 2015/10/07، وتم الاطلاع عليه يوم 11 أفريل 2016، عن موقع، http‹//elrael.com/are/watan/74053.html

14. زايد أفتيس، إنطلاق إجتماع الجزائر لحل الأزمة الليبية، العدد 1433، 2015/03/10 عن الموقع، http‹//www.ennaharonline.com/ar/latestneues/236727.html

15. زرواق نصير، الجزائر والأزمة الليبية، تاريخ الاطلاع، 2016/04/28، عن موقع، http‹//www.aljazeera.met/knoniledgegate/apinions/2014/11/04/

16. زهير أيت سعاد، الدكتور صايح، السلاح الثقيل المهرب من ليبيا قادر على تدمير القوى الدفاعية للدولة، الأيام، تاريخ الاطلاع 2012/08/28، عن موقع، http‹//www.elayem.com/2011/11/11/html

17. عبد العزيز لزهر، التدخل في ليبيا ومالي، أدى ال هشاشة واختلال نظام الامن الجماعي في شمال افريقيا والساحل ، يومية الشعب، 6 افريل 2011 http‹//www.ech-chaab.com/ar/widgett it/item/22620

18. عبد النور ناجي، **أهم المراحل التاريخية الدبلوماسية الجزائرية 2012/1955**، تم الاطلاع عليه الموقع 2015/01/13، http‹//abdenowr_nnadji_blag

19. عثمان الحياتي، انشغال أمني وتردد سياسي مغلق بمبدأ أعدم التدخل ، بتاريخ 2011/08/23، تم الاطلاع عليه يوم، 03 أفريل 2016، عن الموقع . http‹//arabic.people.com.en/31662/74341990/.html

20. فضيلة دفوس، أي دور للاتحاد الافريقي في حل الأزمة لاليبية، جريدة الشعب، العدد 17011 تم النشر 2014/10/21 وتم الاطلاع عليه يوم 28 أفريل 2016 عن موقع ،

http‹//www.ecla_chads.com/are/widgetkit.item/2077

21. ميوهان دايت واتش، منظمة مراقبة حقوق الانسان وانتهاكات ضد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين، تقرير 12 سبتمبر 2006، ص10 نقلا عن الموقع ، http‹//www.-hrw,org/arlreport/2006/09/12/255403

22. النزاع في ليبيا موقف الجزائر لا يعتريه أي غموض، وزارة الشؤون الخارجة، تم الاطلاع عنه في 11 أفريل، 2016، في موقع ،

http‹//www.mae.gov.dz.artiche/3822.expx

23. النظام السياسي في ليبيا، عن موقع أمانة مؤتمر الشعب عن موقع،

http‹//www.ligyacomgaess.org.ly/htm/abontliby.php25/03/2016

24. Samia lokomank helil, u les armes de kadhafi‹ un arsenal qui fait peur; le magazine l'afrique; n 24; jan-fieu 2012

الموضوع	الصفحة
الآية الكريمة	
اهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	01
الفصل الأول **الاطار التحليلي للسياسة الخارجية الجزائرية**	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي	08
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية	08
المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية	11
المطلب الثالث: محددات السياسية الخارجية الجزائرية	15
المبحث الثاني: المواقف التاريخية لمسار الدبلوماسية الجزائرية.....	25
المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية قبل اندلاع الثورة.....	25
المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة.....	30
المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال.....	33
الفصل الثاني **الأزمة الليبية البداية والتصعيد**	
المبحث الأول: المقومات الجيوسياسية للجمهورية الليبية.....	37
المطلب الأول: الموقع الجغرافي لليبيا.....	37
المطلب الثاني: النظام السياسي لليبيا.....	39
المطلب الثالث: التركيبة السكانية الليبية.....	43
المبحث الثاني: مسار الأزمة الليبية وتطورها.....	45
المطلب الأول: بدايات الأزمة الليبية.....	45
المطلب الثاني: أسباب تصعيد الأزمة في ليبيا.....	48
المطلب الثالث: دور الفاعل الخارجي في مسار الأزمة الليبية.....	52

الفصل الثالث **مساعي الدبلوماسية الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية**	
المبحث الأول: الحراك الدبلوماسي الجزائري اتجاه الأزمة الليبية.....	55
المطلب الأول: موقف الجزائر من الأزمة الليبية.....	55
المطلب الثاني: مبادرة الجزائر لحل الأزمة الليبية	58
المبحث الثاني: ردود الأفعال الدولية وانعكاسات الأزمة الليبية على الجزائر.....	62
المطلب الأول: المواقف الدولية والإقليمية من المبادرة الجزائرية.....	62
المطلب الثاني: تأثيرات الأزمة الليبية على الجزائر.....	65
خاتمة	70
قائمة المصادر والمراجع	73
الفهرس.....	81